حزب البعث العربي الإشتراكي
القيادة القومية



أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة



17 تموز 1968 في العراق

الدوافع - الأهداف - الإنجازات



منشورات الطليعة
2016

المرحلة السابقة للثورة

١٧ تموز ١٩٦٨

إ ن

أوضاع الحزب الذاتية .. على الصعيدين القطري والقومي وما تشمله من قضايا الوحدة الفكرية ووحدة واتساع قاعدته التنظيمية وكفاءة قياداته على مختلف مستوياتها ، كما ان علاقة الحزب بالجماهير ومقدار احترامها له وثقتها به وما يتصل بذلك ، حول قدرة الحزب على تعبئتها وتحريكها ، ومقدار ما يمتلكه الحزب من قوة معنوية وتنظيمية في صفوف القوات المسلحة . وسمعة الحزب في الاوساط العربية والدولية وعلاقاته بتلك الاوساط هي العوامل الاساسية التي تحدد حجم ونوعية حركته السياسية سواء في مرحلة النضال السلبي ، او في عملية تغيير السلطة ، وفي انجاز المهمات الثورية التي تقع على عاتقه بعد تسلم السلطة .

ولكي نقدّر تقديراً موضوعياً طبيعة وحجم حركة الحزب السياسية قبل تسلمه السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وبعدها ، لا بد من العودة الى اوضاع الحزب في القطر العراقي والوطن العربي في الفترة الواقعة بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣* و ١٧ تموز ١٩٦٨ .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى الصعيدين القطري والقومي عانى بمرارة في المرحلة المشار اليها من مشكلة الانشقاق ومواجهة آثار فشل تجربة الحزب في قيادة السلطة السياسية في العراق وسورية بالاضافة الى المهمات الدائمة .. مهمات النضال ضد الاستعمار والصهيونية والقوى الرجعية والدكتاتورية والتعرض نتيجة ذلك الى شتى صنوف الاضطهاد وفي كل ارجاء الوطن .

ففي ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ سقطت تجربة الحزب في القطر العراقي التي كانت معقد آمال الحزب وجماهيره في القطر والوطن العربي ، وكان سقوطها ذا طابع مأساوي اصاب الحزب وجماهيره بصدمات نفسية خطيرة إضافة الى الخسارة الجسيمة بفقدان مكتسبات الثورة والكثير من مناضلي الحزب الذين استشهدوا وهم يقاومون الردة ببسالة .

وفي ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، وبعد سنتين وبضعة اشهر من النكسة الاولى التي حدثت في القطر العراقي ، أُصيب الحزب بصدمة خطيرة ثانية عندما اقدمت الزمرة الشباطية في القطر السوري على تدبير انقلاب عسكري ضد سلطة الحزب المتمثلة بالقيادة القومية . وبردة ٢٣ شباط نشأ ولاول مرة ، وضع استثنائي خاص بالغ الخطورة والتعقيد ، ذلك هو وضع السلطة المفروضة على الحزب بقوة السلاح وبأساليب المناورة والتضليل والتزييف والتي تدعي ، في الوقت نفسه ، بضجيج عال جداً وبنشاط واسع النطاق ، تمثيلها للحزب وتجسيدها لشعارات تطويره في الميادين التنظيمية والايديولوجية والسياسية .

وقد أعقب كلاً من النكستين المذكورتين (١٨ تشرين و ٢٣ شباط) انشقاق خطير امتد في الحزب كله عمودياً وأفقياً ، واثار بين صفوفه صراعات تنظيمية وفكرية حادة وحالات خطيرة من البلبلة .

وكانت الآثار التنظيمية والسياسية والنفسية لهذين الانشقاقين على فرع الحزب في القطر العراقي ذات ثقل خاص وبالغ الخطورة .

فالانشقاق الاول حصل بعد ردة الثامن عشر من تشرين الثاني واعضاء الحزب وانصاره وجماهيره يعيشون حالة مأساوية خانقة .. كالتعرض الى مختلف صنوف الارهاب والفصل من الاعمال والتشريد .. والتعرض الى الحملات الاعلامية الظالمة من جانب النظام العارفي واطراف سياسية عديدة .. والتعرض اليومي الى نقد الجماهير الصارم بسبب اخطاء المرحلة السابقة .

وكانت أغلب قيادات الانشقاق الاساسية من قادة الحزب وكوادره السابقين في الحزب في القطر العراقي ، وكان الانشقاقيون يضعون الجزء الاكبر من ثقلهم لكسب المعركة في صفوف الحزب في القطر العراقي .

غير ان الحزب ، في القطر العراقي ، وبعد المؤتمر القومي السابع الذي انعقد في دمشق في شباط عام ١٩٦٤ وحسم مسألة الانشقاق من ناحية الشرعية الحزبية ، بدأ يتجه تدريجياً الى الوحدة والتماسك ولكن في اوضاع بالغة الصعوبة .. وبدأ مناضلو الحزب يشقون طريق المستقبل بهمة اعلى وثقة اعمق .

وعلى الرغم مما أصاب الحزب وجماهيره المناضلة على يد السلطة العارفية من إرهاب وبطش بعد احداث ٥ - ايلول - ١٩٦٤* وما ترتب على ذلك من خسائر تنظيمية وظروف مادية ونفسية صعبة وقلقة وجد الحزب نفسه ، في غمرة الاحداث اكثر توحداً مما كان في السابق كما وجد نفسه وهذا ما لمسته الجماهير ايضاً ، قادراً على تحدي السلطة العارفية ومقارعتها بالنضال الصلب وواسع النطاق ، وقد افرزت الاشهر التي تلت ردة ١٨ تشرين الثاني وتجربة ٥ - ايلول* قيادات حزبية جديدة على شتى المستويات ، اثبتت جدارتها النضالية وشكلت ثقلاً ملموساً في داخل الحزب ونقاط استقطاب ايجابية بين صفوفه بعد فترة عاشها الحزب في اعقاب الردة اتسمت بالبلبلة وتشتت التقييمات وضعف ثقل القيادات الحزبية .

وقبل ان تلتئم جروح الحزب والجماهير الثورية من آثار الانشقاق الاول بصورة تامة وآثار ضربة السلطة العارفية في ٥ - ايلول والاشهر التي تلتها ، جاءت ردة الثالث والعشرين من شباط وجزء كبير من اعضاء قيادة الحزب القطرية وكوادره المتقدمة ومناضليه وجماهيره مايزال داخل السجن ، فعرضت هذه الردة ما تحقق من الايجابيات خلال المرحلة السابقة على الاصعدة التنظيمية والفكرية والسياسية والنفسية الى البلبلة والتصدع وانشغل

الحزب من جديد بأجواء الصراعات التنظيمية والفكرية واجواء القلق النفسي . وبقي الحزب يعيش في هذه الاجواء حتى انعقاد المؤتمر القطري الاستثنائي في ايلول ١٩٦٦ الذي انتخب قيادة قطرية جديدة .

وبهذا المؤتمر وما تلاه من اجراءات تنظيمية تم الفرز بين تنظيم الحزب واتباع الزمرة الشباطية الذين شكلوا تنظيماً هزيلاً مستقلاً انتحل اسم الحزب .

ان اتساع نطاق الانشقاقين في داخل القطر وما ترتب عليهما من اوضاع تنظيمية ونفسية أدى الى فقدان الحزب لعدد غير قليل من قياداته السابقة وكوادره المتقدمة واعضائه وانصاره وجماهيره ، سقط البعض منها تحت وطأة اليأس او الارهاب وانعزل البعض الآخر عن ميدان النضال للاسباب ذاتها وذهب الآخرون مع هذا الانشقاق او ذاك .

وفي إطار هذه الظروف مجتمعة وجد الحزب نفسه في وضع بالغ الصعوبة والتعقيد . فقد كان عليه ان يقارع السلطة العارفية وان يتجنب ضرباتها .. وكان عليه - في الوقت نفسه - ان يقارع الانشاقيين فكرياً وتنظيمياً وسياسياً وان يرد اتهاماتهم الباطلة . وفي خضم ذلك كله كان عليه ان يعبىء الجماهير ويستعيد ثقتها الكاملة به .. وبقدرته على تطبيق مبادئه وشعاراته بعد ان تعرضت تلك الثقة الى حالات من الازمة بسبب الظروف مارة الذكر .

ان أوزار تجربة ٨ شباط في القطر العراقي وتجربة ٨ آذار في القطر السوري أُلقيت بكاملها على كاهل الحزب .. فالانشقاقيون الاول ما لبثوا بعد حين ان تخلوا عن الحزب اسماً وعقيدة وتنصلوا من كل التجربة السابقة وشنوا حملات ظالمة عليه ضمّنوها اخطر الاتهامات ، فورث الحزب ، مرغماً وفي نظر الجماهير ، كل اوزارها .

أما الشباطيون*، وكما ألمحنا من قبل ، فقد ألقوا بأوزار اخطاء تجربة آذار وعلاقاتها السلبية مع مختلف الاحزاب والقوى السياسية على كاهل الحزب وصاروا يدعون امام الجماهير انهم انما يمثلون خطاً جديداً في الحزب ، ويسلكون طريقاً جديداً اكثر تطوراً .. !!

ولم يكن الصراع بين الحزب والمرتدين الشباطيين متكافئاً .. فلقد كان للشباطيين [؟] دولة يستندون اليها ويسخرونها لاغراضهم .. أما الحزب فلم يكن له من سند غير الجماهير الكادحة ومناضليه الفقراء في مواجهة أقسى الظروف .

وبينما كان الانشقاقيون يغرقون تنظيمهم والشارع بمطبوعاتهم الانيقة التي تتولاها جهات رسمية معينة ، ويمتلكون كل وسائل العمل ، لم يكن الحزب يمتلك غير جهاز 'رونيو' واحد ادركه نهايته قبل الثورة بقليل .. وكان مناضلو حزبنا المفصولون والسجناء والمشردون يعيشون في ظروف مادية خانقة ، وكان الحزب لا يمتلك من وسائل العمل الا النزر اليسير .

وسعى نظام الردة الشباطية الى إقامة علاقات حسنة مع النظام العارفي ، وزار قادته

بغداد عدة مرات وبذلك قدموا غطاء مهماً وفعالاً لانصارهم في القطر العراقي الذين كانوا يتحركون سياسياً في ظروف غير محفوفة بالخطر ولا بحذر السلطة ، في الوقت الذي كانت فيه أجهزة النظام الشباطي تحذر النظام العارفي من نشاط الحزب ونواياه . وارتكبت الزمرة الشباطية عملاً مفضوحاً عندما اعلنت من اذاعة دمشق قراراً بفصل الرفاق اعضاء قيادة قطر العراق .. وكانت تهدف من ذلك الى كشف القيادة امام السلطة العارفية وتحريضها على اعتقالها وضرب الحزب .

وإضافة الى ذلك فان تحالفات النظام الشباطي ، العربية والدولية ساعدت انصاره في القطر العراقي كثيراً ، حيث انفتح امامهم الكثير من ابواب التعامل مع اوساط سياسية عديدة بينما كان الحزب يحاط بمحاولات العزل وبالحملات الدعائية المزيفة .

وعلى الصعيد القومي كان الحزب يعيش حالة تنظيمية وسياسية ونفسية ومادية مماثلة . فقد كان بعض اعضاء القيادة القومية معتقلاً وبقي عدد قليل يعمل في ظروف مادية صعبة جداً وفي ظروف أمنية خطيرة حيث كانوا مهددين دائماً باحتمالات العدوان على حياتهم من جانب اجهزة النظام الشباطي النافذة في الاقطار التي كان يتواجد فيها اولئك الرفاق .

ولم تكن منظمات الحزب في الوطن وخارجه في اوضاع تمكنها من شد ازر القيادة القومية تنظيمياً ومادياً الا بقدر قليل لا يفي بمتطلبات العمل والصراع غير المتكافىء مع الردة واجهزتها واتباعها وحلفائها .

وقد بذلت ، وبخاصة في السنوات الاخيرة التي سبقت الثورة في القطر العراقي ، جهود شاقة لعقد المؤتمر القومي التاسع الذي لم يتمكن من الانعقاد الا في شباط ١٩٦٨ ، اي بعد سنتين من وقوع الردة .. وهذه اطول فترة عاشها الحزب في تاريخه كله من اجل عقد مؤتمر قومي لمواجهة حالة طارئة في الحزب .

مسألة تسلم السلطة

كان حزب البعث العربي الاشتراكي ، في تلك المرحلة ، يواجه أخطر التحديات التي جابهته في تاريخه الطويل الحافل بالمهمات الجسيمة والمشاق والظروف الصعبة والمعقدة .

وكان التحدي ، هذه المرة ، يتعلق بصميم وجوده ومستقبله وصلته بالجماهير وقيادته لحركتها الثورية .

لقد انتحلت الردة الشباطية اسم حزب البعث العربي الاشتراكي وسيطرت على الحكم في القطر السوري وعقدت تحالفات عربية ودولية مهمة وبذلك وضعت الحزب وجهاً لوجه أمام مسألة 'البقاء والاستمرار' .

وكما أشرنا في الفصل السابق فان الصراع بين الحزب من جهة وبين الردة الشباطية والانظمة والاوضاع العربية الرجعية والدكتاتورية من جهة اخرى ، لم يكن متكافئاً ابداً .. بل إن البون في الامكانات والفرص كان شاسعاً الى حد خطير .. ولم يكن الزمن في إطار تلك المرحلة في صالح الحزب .. فعلى الرغم من زيف الردة الشباطية وتنكرها لاهداف الجماهير ولقضاياها القومية والاشتراكية والديمقراطية فإن استمرارها في السيطرة على الحكم في القطر السوري وانفرادها بادعاء تمثيل الحزب لسنوات طويلة . كان سيؤدي برغم أية مقاومة او فضح له ، الى خلق حالة من 'الامر الواقع' على الاصعدة القطرية والقومية والدولية مما يجعل من الصعب جداً حينذاك تغييرها واستعادة مواقع الحزب في حركة الثورة العربية وبين صفوف الجماهير .

واذا أضفنا الى هذا الوضع قلق الجماهير الذي ولده فشل الحزب في إنجاح تجربته في ٨ شباط و ٨ آذار . وتحميله كل أوزار تينك التجربتين وما يعنيه ذلك من صعوبات إضافية في نضاله بين الجماهير لتأكيد حقيقته وترجمة أهدافه وشعاراته ترجمة صحيحة عرفنا أية حالة كانت تحيط بالحزب .

ما العمل ، اذن ، للخروج من هذه الاوضاع وطرح الحزب على حقيقته فكراً وشعارات وسلوكاً ، وبقوة ملموسة في ساحة النضال العربي لمواجهة الاخطار التي يشكلها وجود الردة الشباطية من ناحية ، ولقيادة حركة الجماهير الثورية وتأدية المهمات القومية الثورية في الوحدة والحرية والاشتراكية من ناحية أخرى ؟.

إن الحالة النفسية التي تولدت بين صفوف الحزب والجماهير نتيجة إخفاق تجربتي ٨ شباط و ٨ آذار وفشل تجربة 'التحالفات' في تينك العمليتين .. تلك التحالفات التي انقلبت على الحزب في القطرين العراقي والسوري والظروف الفكرية والسياسية والنفسية التي نشأت بعد هزيمة الخامس من حزيران والتي كان من أبرز مظاهرها إدانة الانظمة العربية المحسوبة على صف التحرر والتقدم وأساليبها السابقة شكلاً ومضموناً ، أو التشكيك بقدراتها وسلامة خطها على اقل تقدير ، والتيار العارم الذي نشأ في تلك المرحلة بين صفوف المثقفين العرب للبحث عن وسائل وطرق جديدة للثورة العربية والاثر العاطفي القوي الذي ولدته حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف الشباب والمناضلين العرب ، هذه العوامل مجتمعة كانت تقود الى التفكير في أساليب جديدة لتسلم السلطة .. وكان لهذا التفكير تأثير مهم على الكثير من أعضاء الحزب قيادات وقواعد .

غير ان الاستقراء الموضوعي للواقع العربي في تلك المرحلة ، وبرغم كل الظروف السياسية والفكرية والنفسية التي تولدت عن الهزيمة كان يشير إلى أن القوى الاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الهزيمة ورغم ما أصابها من ضعف وتدهور بسبب الهزيمة ذاتها وبرغم الحاجة التاريخية الملحة لاحلال قوى اجتماعية اكثر ثورية محلها في قيادة حركة الثورة

العربية كانت ما تزال تمتلك قدراً ملموساً من القوة والتأثير . ولم يكن الاتجاه الى اسقاطها نهائياً ودفعة واحدة من حسابات العمل الثوري ، يقود الى نجاح القوى الشعبية الثورية في تسلم السلطة في أي قطر عربي في إطار المرحلة .

وكان على حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي إطار كل ظروفه التي اشرنا اليها بالتفصيل ، وفي إطار ظروف الحركة الثورية في القطر وفي الوطن العربي . أن يختار احد طريقين .. اما إسقاط فكرة السعي لتسلم السلطة في أي قطر خلال تلك المرحلة والشروع ببرنامج للنضال الشعبي السلبي لمرحلة تاريخية طويلة جداً وافتراض ان الحزب وحركة الثورة العربية يمران من جميع النواحي ، بمرحلة تأسيسية جديدة .. أو البحث عن اسلوب جديد لاحداث التغيير الثوري وتسلم السلطة السياسية في قطر ما ، يأخذ بعين الاعتبار اشتراطات الواقع الموضوعي من ناحية ، ومتطلبات المرحلة الجديدة ومقاييسها الاكثر جذرية وثورية من ناحية اخرى .. والسعي من خلال هذا الموقع الجديد لقيادة حركة الجماهير باتجاه اهدافها القومية والاجتماعية ولتأكيد حقيقة هوية الحزب وحقيقة مبادئه واهدافه وتأكيد دوره الطليعي في حركة الثورة العربية .

ان منظمة الحزب في القطر العراقي ، كانت قد اختارت بوضوح وصراحة الطريق الثاني .

ولم يكن هذا الاختيار جديداً .. فالعزم على قلب نظام الردة واستعادة السلطة الثورية كان قائماً منذ يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٣ .. أي بعد الردة التشرينية مباشرة .

وقد بقيت هذه الارادة قائمة وقوية عبر السنوات التي امتدت بين ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ و ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وبرغم كل الاحداث والتطورات الجديدة التي نشأت في الساحتين القطرية والقومية وعلى صعيد اوضاع الحزب الذاتية وفي المرحلة التي تلت الردة الشباطية وهزيمة الخامس من حزيران كانت منظمة الحزب في القطر العراقي تجد أن النهج الصحيح الذي تشترطه المرحلة هو النضال لتسلم السلطة السياسية في القطر العراقي ومواجهة التحديات الفكرية والسياسية التي كانت تجابه الحزب وحركة الثورة العربية وأثبات امكانية قيام تجربة ثورية ناضجة ومتكاملة في إطار المرحلة وبقيادة حزب شعبي ثوري تكون نموذجاً وقاعدة لحركة الثورة العربية في فضح النماذج المشوهة والناقصة التي أفرزتها مرحلة ما قبل هزيمة حزيران وفي النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

(*) ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ هو تاريخ الانقلاب العسكري الرجعي الذي قاده عبد السلام عارف وعناصر عسكرية مشبوهة ضد ثورة الحزب في ٨ شباط في القطر العراقي .

(*) في ايلول عام ١٩٦٤ شنت اجهزة القمع والارهاب التابعة للنظام العارفي في القطر العراقي اشرس حملة ضد مناضلي حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهيره وفي محاولة يائسة لتصفية الحزب وإنهاء دوره النضالي وقد تصاعدت هذه الحملة بشكل مسعور في ٤ - ١٩٦٤/٩/٥ وغصت السجون والمعتقلات بآلاف المناضلين .

(*) الشباطيون نسبة الى ردة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ في القطر السوري .

ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨

كان الاعتماد على الامكانات الذاتية للحزب وحركة الجماهير وحدها في الاطاحة بحكم الردة التشرينية يعني - حتماً -

تأجيل عملية الثورة لفترة طويلة جداً وتحمل كل ما ينتج عن ذلك من احتمالات سلبية. وبالاضافة الى ظروف الحزب القطرية والقومية التي كانت تلح على تسلم السلطة السياسية للاسباب التي أشرنا اليها في الموضوع السابق، فان أوضاع القطر العراقي لم

تكن تسمح بالانتظار الطويل . لقد كانت أوضاع العراق تنحدر انحداراً سريعاً يهدد بالكارثة كل أطراف الحركة الوطنية ومكتسبات الشعب التي تحققت عبر نضاله الطويل كما كانت تهدد بالخطر الكبير حركة الثورة العربية وتطلعاتها الى النهوض بعد الهزيمة ومواجهة الظروف الجديدة بأساليب وصيغ أكثر جذرية وثورية . ان القوى الرجعية العميلة في العراق كانت تزحف ، كل يوم ، لاحتلال مواقع متقدمة في السلطة وفي شتى مؤسسات الدولة والمجتمع . وكانت شبكات التجسس الامريكية والبريطانية والايرانية والاسرائيلية تسرح وتمرح في البلاد و 'تشبك' على أغلب القوى السياسية وكان الجيش ممزقاً ومفككاً تنتشر فيه مراكز القوى وتتلاعب به جهات متعددة بعضها كان مرتبطاً بشكل مباشر بالدوائر الاستعمارية ، والفساد والفوضى يعمان الاقتصاد والادارة وكل مرافق الدولة .

ان احتمالات انفجار الوضع والمجيء بسلطة رجعية عميلة او دكتاتورية عسكرية غاشمة كانت خطيرة جداً ، إضافة الى غيرها من الاحتمالات التي كانت تعني ، في حالة وقوعها ، سحق الحزب والحركة الوطنية برمتها ، وإعادة العراق الى أوضاع تشبه ما كان عليه قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .. وتحويل موازين القوى في الوضع العربي لصالح الامبريالية والقوى الرجعية .

وفي الواقع كان حزب البعث العربي الاشتراكي في وضع خاص واستثنائي جداً . فقد كان للحزب ثقل مادي ومعنوي كبير في حياة البلاد السياسية ، برغم كل الحساسيات تجاهه ، وبرغم مواقف العداء ومحاولات العزل التي كانت تتخذها اوساط سياسية عديدة ضده ، ولانه كان الحزب الوحيد ، في القطر العراقي ، الذي سبق له أن تسلم السلطة السياسية عن طريق الثورة المسلحة ، فان كثيرين كانوا ينظرون اليه على انه القوة السياسية الوحيدة في البلاد القادرة ، فعلاً ، على تكرار هذه العملية .. وبرغم كل ما أُثير من سلبيات حول تجربة ثورة رمضان .. فقد كانت بعض جوانبها الخاصة والايجابية تحظى بالتقدير في أوساط عديدة وتعتبر عنصراً ملهماً في العمل الراهن ، وتدفع اوساطاً وعناصر سياسية عديدة بشكل أو بآخر للتقرب الى الحزب .

وكان على الحزب وهو يسعى لتأمين مستلزمات الانتفاضة والاطاحة بالسلطة العارفية أن يؤكد ما يلي :

١ - السعي المخلص والدائب للعمل في إطار جبهوي يضم ما أمكن من القوى الوطنية والقومية والتقدمية ، وفي حالة عدم النجاح في ذلك تحقيق اى قدر واي شكل ممكنين من الصلات الطيبة مع هذه القوى .

٢ - تحييد ما أمكن من الاوساط السياسية والعسكرية في الصراع بينه وبين السلطة العارفية .

٣ - التركيز على تحالفات خاصة وفقاً للضرورات الواقعية و 'الفنية' الخاصة بالانتفاضة على السلطة العرافية وتسلم السلطة السياسية .

ولما كانت عملية الانتفاضة المسلحة على النظام العارفي والاطاحة به غير ممكنة من الناحية 'الفنية' بدون ان يكون لقوات الحرس الجمهوري المحيطة بالقصر الجمهوري ثقل خاص فيها فقد برزت الحاجة الى التحالف مع ابراهيم الداود الذي كان آمراً لتلك القوات برغم تشخيص الحزب الدقيق لاتجاهاته السياسية واطماعه الشخصية .

أما عبدالرزاق النايف فبالرغم من محاولاته الماكرة للتقرب الى الحزب والتعرف على نواياه ، وبالرغم من تلميحاته برغبته في المشاركة في عملية التغيير ، وبالرغم من الحاح ابراهيم الداود على التحالف مع النايف فقد كان قرار الحزب حازماً وقاطعاً بعدم التعاون معه باعتباره عنصراً مشبوهاً . وعند وضع خطة الثورة كانت القيادة قد قررت تكليف فرقة مسلحة من الرفاق المدنيين بمحاصرة النايف في داره فور المباشرة بعملية الثورة واعدامه ، اذا حاول المقاومة والخروج من الدار .

وقد رسمت القيادة القطرية خطة الثورة 'الفنية' على أساس الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري والسيطرة عليها وإرغام عبدالرحمن عارف ، بقوة السلاح ، على التسليم على أن يساند هذه العملية تحرك اللواء المدرع العاشر ، الذي كان مقره في الورار ، باتجاه بغداد ، وان تؤدي الفصائل الخاصة من الجهاز الحزبي المدني دوراً خاصاً في عرقلة عمل الفصائل المضادة وتأدية واجبات الثورة لانجاحها . وكانت خطة القيادة تتضمن مشاركة اعضائها المباشرة في عملية الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري وإسقاط النظام ، بالاضافة الى مشاركة عدد من الرفاق العسكريين المتقاعدين وعدد آخر من الرفاق المدنيين في هذه العملية .

وكان ذلك نابعاً من التقدير بضرورة تأكيد مسألة بالغة الاهمية في حياة الحزب وفي عملية الثورة ومسيرتها المستقبلية ، فقيادة الحزب يجب أن لا تكون قيادة في الفكر والتوجيه والتخطيط فحسب .. وانما يجب أن تكون ايضاً في طليعة عملية التنفيذ وان تتحمل كل

مخاطرها .. وهذا يجعلها على تماس مباشر بالواقع ومتطلباته ومضاعفاته ، فتكون قراراتها واقعية من ناحية كما يعطيها الهيبة الكاملة التي يجب أن تحتلها في قيادة مسيرة الثورة من ناحية اخرى ويقضي من الاساس على احتمال تشكل طرفين متباعدين في النظام الثوري .. طرف القيادة الفكرية السياسية في جانب .. وطرف المنفذين الذين يواجهون الاحداث التفصيلية ومضاعفاتها العملية ومخاطرها ويتحملون شرف الصفحة الاقتحامية فيها - وحدهم - في جانب آخر .

في صباح يوم ١٦ تموز ١٩٦٨ كانت القيادة القطرية مجتمعة في دار الرفيق أحمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية لوضع خطة الثورة بصيغتها النهائية وبالفعل تم اقرار الخطة وتوزيع الادوار والمهمات على الرفاق ، غير ان القيادة فوجئت ، وهي مجتمعة ، بوصول رسول من عبدالرزاق النايف يحمل رسالة تتضمن عرضاً منه بالمشاركة في الثورة . وعلمت القيادة القطرية أن ابراهيم الداود هو الذي أخبر النايف بعملية الثورة ، وعرض عليه المشاركة فيها وتولي منصب رئيس الوزراء . وكان على القيادة ان تبت بسرعة في أمر هذا التطور الخطير .

لقد كان القبول بمشاركة النايف في الثورة يعني تغييراً كبيراً في اوضاعها وحساباتها كما يعني تعرضها الى خطر جسيم .. خطر تشويه هويتها والالتفاف عليها وحرفها عن الطريق الثوري القومي والاشتراكي والديمقراطي الذي رسمه لها الحزب ، كما كان رفض عرض النايف بعد ان عرف بالثورة في يوم تنفيذها وهو الذي يحتل موقعاً اساسياً في السلطة ، يعني تعرض الحزب الى ضربة خطيرة جداً . وتبدد الآمال في الثورة .

وبعد دراسة هذين الاحتمالين قررت القيادة التظاهر بقبول مشاركة النايف في الثورة والموافقة على ما تم الاتفاق عليه بينه وبين الداود ، كما اتخذت ، في الوقت نفسه ، قرارا حازماً بتصفية النايف والداود من سلطة الثورة في أقرب وقت ممكن ، واوكلت مهمة تنفيذ ذلك الى رفاق في القيادة .

من الساعة الثالثة صباحاً الى الساعة الثالثة مساء

في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ ، انقض الرفاق المكلفون بتنفيذ الانتفاضة المسلحة على كتيبة الدبابات في قوات الحرس الجمهوري ، وسيطروا عليها واحاطوا بالقصر الجمهوري إحاطة تامة .. في الوقت نفسه جرى اتصال هاتفي بعبدالرحمن عارف من مقر قيادة كتيبة الحرس الجمهوري وطلب اليه التسليم على ان تحفظ له حياته

ويسفر الى خارج العراق بسلام .. غير ان عبدالرحمن عارف رفض هذا الطلب في باديء الامر وعندها صدرت الاوامر بالهجوم على القصر وتكثيف اطلاق النار .. وعندما وجد عارف نفسه محاصراً بصورة تامة وعاجزاً عن المقاومة رضخ لمشيئة الثورة وعرض التسليم فتم اقتياده من القصر الجمهوري وسفر الى خارج العراق عند الصباح .

وفي ساعة تنفيذ الثورة كان اللواء المدرع العاشر يتحرك باتجاه بغداد .. ومن الجدير بالذكر هنا ان القيادة عندما فوجئت بعرض النايف بالاشتراك في الثورة توقعت ان يقدم النايف على منع تحرك اللواء المدرع العاشر باتجاه بغداد ، لتكون له ولانصاره الغلبة في القوات المتواجدة فيها .. بل هي توقعت ان يوفد ضابطاً الى اللواء المذكور يطلب منه التوقف وعدم الزحف الى بغداد باعتبار ان الثورة قد تمت ولا حاجة لمواصلة زحفه . وتحوطاً لذلك ابلغت القيادة الرفاق في اللواء العاشر بجزم بضرورة الزحف الى بغداد في كل الاحوال ، وعدم تنفيذ اى امر او طلب مغاير لذلك . وقد حدث ما توقعته القيادة بالفعل . فبعد ان اعلن عبدالرحمن عارف التسليم اوفد النايف ، بسرعة ، ضابطاً الى اللواء المدرع العاشر وهو في طريقه الى بغداد يبلغه بالتوقف والعودة باعتبار ان الثورة قد تمت ونجحت .. غير ان الرفاق في اللواء نفذوا تعليمات الحزب بدقة ورفضوا الطلب وواصلوا الزحف باتجاه بغداد واتخذ اللواء المدرع العاشر موقعاً له في منطقة 'أبو غريب' .

وفي صبيحة ١٧ تموز أذيع بيان الثورة من الاذاعة .. ولكن وضعاً بالغ الدقة والحرج نشأ في صفوف الحزب .. وفي اوساط الجماهير بعد اعلان التشكيلة الحكومية الجديدة للثورة والتي احتل فيها عبدالرزاق النايف منصب رئيس الوزراء . حيث ان مناضلي الحزب ما كانوا يعرفون بالتطور الذي حدث في الساعات الاخيرة قبل الثورة ولا بالملابسات التي احاطت به ، وما كانوا يعرفون الاعتبارات التي بنت عليها القيادة قرار الموافقة على اشتراك النايف في الثورة .. ولم يكونوا يعرفون بقرارها الآخر بالعمل فوراً على تصفيته . ولم يكن بالامكان شرح كل ذلك لهم .. فالظرف الذي وجدت القيادة نفسها فيه هو ان تقبل بمشاركة النايف في الثورة وبتوليه منصب رئيس الوزراء وان لا تتظاهر بأي تحفظ ضده او اى موقف عدائي له لكي يصبح بالامكان تنفيذ الصفحة الثانية من القرار .. وتصفيته من الثورة نهائياً .

لقد كان الحزب يعيش حالة ألم وقلق مريرة لم يسبق له ان عاشها في حياته ، وكانت القيادة تواجه هذا الوضع في الحزب وهي مضطرة الى السكوت وكتمان خطتها ، وغير قادرة على شرح تفاصيل المبررات .. ولانها كانت مصممة على انهائه بأسرع وقت وخلال الايام الثلاثة عشر المريرة اعتمدت القيادة في مواجهة الاحداث اليومية المتلاحقة والمليئة باحتمالات

الانفجار من كل جانب .. على روح الانضباط العالية بين صفوف الحزب ، وعلى ثقة مناضليه بقيادتهم وبحكمة قراراتها وإجراءاتها .

وكان لابد من حسم هذا الموقف لصالح الحزب وفقاً لقرار القيادة في ١٦ تموز .

ولم تكن عملية تصفية النايف سهلة ابداً .. بل كانت من اخطر العمليات . فلقد كان للنايف بعض الانصار في قوات الحرس الجمهوري وفي داخل مبنى القصر الجمهوري حيث مقر الرفيق امين سر القطر ..

وكان اى تصرف يثير شبهات النايف والداود وانصارهما المعروفين يمكن ان يؤدي الى تصفية قيادات الحزب وانصاره جسدياً .. غير ان حقيقة تصفية النايف لتصحيح اوضاع الثورة ومسيرتها كانت تتطلب المخاطرة ... مع اجراء ادق الحسابات العسكرية والتنفذية والنفسية لانجاح عملية تصفية العناصر التي تسللت الى الثورة وفرضت عليها .

وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ تقرر تنفيذ عملية التصفية وكان ابراهيم الداود قد غادر العراق الى الاردن لتفقد القوات العراقية هناك . وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم الخالد قام عدد من الرفاق القياديين باعتقال النايف في داخل القصر الجمهوري وبطريقة حاسمة وشجاعة ودقيقة لا تثير شبهات العناصر المشكوك في ولائها المتواجدة في داخل القصر وفي المناطق المحيطة به ، واعطيت التعليمات قبل تنفيذ عملية الاعتقال بدقائق للرفيق الشهيد حماد شهاب لتحريك اللواء المدرع العاشر وتطويق القصر الجمهوري من كل الجهات .. كما اتخذت الاجراءات السريعة والدقيقة لتأمين السيطرة على قوات الحرس الجمهوري ومجابهة أية مضاعفات محتملة وفي الوقت نفسه تم ترتيب ما يلزم لتسفير النايف الى خارج العراق .

وفي الساعة السادسة مساء اعلن الرفيق امين سر القطر بيان ٣٠ تموز التاريخي من الاذاعة ، وبذلك تمت عملية تصفية الزمرة المتآمرة على الحزب والثورة بنجاح تام .

ان الساعات الواقعة بين الثالثة من صبيحة يوم ١٧ تموز والثالثة من بعد ظهر يوم ٣٠ تموز كانت من اكثر الاوقات دقة وحرجاً في حياة الحزب ، ومن اشدها خطراً عليه وعلى وجوده ومستقبله وعلى الحركة الوطنية في القطر وحركة الثورة العربية ، ولكنها ، في الوقت نفسه ، كانت اوقاتاً مجيدة .. في رحمها وبين خضم مخاطرها وآلامها وقلقها ولدت ثورة الحزب والجماهير العظيمة .. ثورة السابع عشر من تموز والثلاثين منه التي تشق طريقها الظافر اليوم لتجسد آمال الحزب والجماهير العربية في تحقيق اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية .

لماذا 'الثورة البيضاء؟'

اطلقت على ثورة السابع عشر من تموز عند قيامها ولعدة اشهر بعد ذلك التاريخ تسمية

'الثورة البيضاء' ، وقد حرص الحزب في ذلك الحين على تأكيد تلك التسمية استناداً الى تحليل سياسي ونفسي انسحب باثاره على خطة الثورة وعلى اجراءات الحزب بعدها .

كان العراق قد عاش سنوات طويلة في اتون الصراعات الدموية بين القوى الوطنية وسالت خلال تلك الفترة دماء في جميع انحاء البلاد ومن جميع القوى الوطنية دون ان يكون لذلك نتائج ايجابية تتصل بتحقيق اهداف وطنية عامة او مكتسبات كثيرة وجاءت ردة تشرين لتجسم كل سلبيات تجربة الثورة ، وتلقي عليها الاضواء الكاشفة وتلفق من حولها القصص والاساطير . وقد ادى كل ذلك ، كما اشرنا في فصول سابقة ، الى قيام علاقات سلبية بين الحزب وبعض قطاعات الجماهير . لذلك فان قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي كانت ترى ان تسلم الحزب للسلطة هذه المرة يجب ان لا ترافقه صراعات دموية يمكن ان تشوه وجه الثورة ومقاصدها وتعيد الى الاذهان احداث عام ١٩٦٣ الدامية . لذلك استهدفت خطة الثورة الاطاحة بالنظام العارفي بعملية اقتحامية دقيقة وحازمة مع الحرص الشديد على تلافي اية مجابهة دموية . فلقد تقرر تسفير عبدالرحمن عارف الى خارج العراق بسلام .. وعومل انصاره بنفس الطريقة ولم تتخذ اية اجراءات انتقامية قاسية ضد اي من اركان الردة التشرينية ومن عناصر اجهزة الامن الذين ولغوا في دماء مناضلي الحزب وجماهير الشعب وجرعوهم شتى اصناف الاضطهاد والامتهان ، وانما اعتقل منهم من اعتقل وترك الآخرون طلقاء .. وحتى عبدالرزاق النايف تقرر تسفيره الى خارج العراق وعين سفيراً في حينه ، وكذلك الامر بالنسبة لابراهيم الداود .

لقد كانت القيادة حريصة على هذا النهج ولم تكن تسمح بأي اراقة للدماء الا اذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى لحماية الثورة والحزب .. ولم تحدث ، في تلك المرحلة اوضاع ، تستوجب العنف الدامي .

وقد اثبت هذا النهج فائدته .. فلم تقابل الثورة بردود افعال حادة وقوية ، ولم تنشأ في البلاد حالة متوترة .. واستطاع الحزب ان يجتاز المرحلة الاولى من الثورة بسلام وان ينصرف منذ البداية الى العمل الايجابي البناء .

ان شعار وتكتيك 'الثورة البيضاء' كانا صحيحين تماماً وقد أديا اغراضهما السياسية والنفسية كاملة في حينه .

الحزب والثورة
مرحلة البداية

كان على حزب البعث العربي الاشتراكي أن يعزز السلطة الثورية وقيادته لها ، وأن يواجه المعضلات الوطنية والقومية الأساسية ومهمات التحول الثوري ويدرأ التامر والمخاطر عن الثورة ، وان يشق طريقه الثوري الخاص معتمداً على الايمان العميق بعقيدته القومية والاشتراكية والديمقراطية وعلى شتى صنوف العمل الثوري وعلى الجماهير الواسعة . ولم يكن امام الحزب نماذج جاهزة يقتدي بها وبرامج تفصيلية ذات صلة بالتطبيق العملي ، تؤشر امامه طريق العمل .. كان يمتلك الايمان ، وحصيلة غنية من التجارب المليئة بالعبر والدروس ، والمرارة أيضاً ..

ان عقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي الثورية والقومية والاشتراكية والديمقراطية المتميزة والاصيلة كانت وما تزال وستبقى تنير أمام الجماهير درب النضال في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية ، وتمنح الثوريين الثقة العميقة بصحة مواقفهم .. غير أن نقل هذه العقيدة الى حيز التطبيق العملي والتفصيلي وفي ظروف كالتي أشرنا اليها ، لم يكن أمراً سهلاً يمكن أن يسير في طريق مستقيم واضح ومتصاعد ، بل كان مهمة شاقة جداً ، ومعقدة جداً ، وباهظة التكاليف ، وكان لابد من المرور عبر مسالك ومنعرجات عديدة باتجاه الاهداف الستراتيجية حتى يصبح بالامكان تحديد السمات الاساسية لتجربة الحزب الثورية الخاصة ، وجعلها واضحة الهوية وقادرة على الاشعاع والتأثير في حركة الثورة العربية .. وحركة الثورة في العالم الثالث .

واذا كانت كل حركة ثورية قد واُجهت هذه المهمة الشاقة عند تسلمها السلطة السياسية فإن حزب البعث العربي الاشتراكي قد واجهها بقدر مضاعف من الجهد والمشقة فللاسباب التالية :

١ ـ جاءت تجربة الحزب الثورية الجديدة في القطر العراقي بعد جملة من التجارب المعقدة ، وبخاصة تجربته في القطرين العراقي والسوري التي ألقت على كاهله اثقالا ضخمة واشاعت بين صفه الخلافات والقلق الشديد على المستقبل ، وكان على الحزب بعد السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ان يناضل فكرياً وعملياً لازالة الآثار السلبية للتجارب السابقة ولشق طريقه الجديد في وقت واحد .

٢ جاءت الثورة في القطر العراقي بعد هزيمة حزيران التي أحدثت تصدعاً واسع النطاق في المفاهيم والمقاييس ، وخلقت حالة خطيرة من القلق والتوتر في صفوف الجماهير وكل الحركات الثورية وفي المقدمة منها حزب البعث العربي الاشتراكي . وكانت المرحلة

تتطلب مستوى عالياً جداً وجديداً تماماً من التفكير والعمل لمواجهة التحديات الخطيرة التي نتجت عن الهزيمة ، بحيث أصبح أي برنامج او إنجاز يبدو قاصراً وصغيراً امامها ، بينما كان مثل ذلك البرنامج او الانجاز يحتل ، في المرحلة السابقة ، قدراً اكبر بكثير من التأييد والتقدير .

٣ ـ كان العمل الايديولوجي في الحزب في ازمة . فقد واجه الحزب في الستينات ، مشكلات الحكم المعقد ، وهو ما يزال يعيش على منطلقاته الفكرية الاساسية الاولية ، التي نشأت وتبلورت في مرحلتي الاربعينيات والخمسينيات وفي اطار ظروفهما وتحدياتهما ومهماتهما ، وعندما اقدم الحزب على مهمة التطوير الايديولوجي بعد وصوله الى السلطة في العراق وسورية عام ١٩٦٣ ، احيط ذلك الاقدام باجواء ومواقف سلبية وببدايات الانقسام التي حفلت بها تلك المرحلة .. وكان طبيعياً ان يتأثر العمل الايديولوجي في ذلك الحين بتلك الاجواء .. وبعد نكستي تشرين وشباط اشتدت الحاجة من جديد الى التطوير الايديولوجي ولكن الظرف الجديد كان هو الآخر سلبياً تثقله آثار التجربة الفاشلة السابقة والعزلة التي كانت تحيط بالحزب والاتهامات الظالمة التي تكال له من اطراف عديدة ، ونقص وسائل العمل المتاحة له والقلق الشائع بين مناضليه على المستقبل ، فانطبعت محاولات التطوير الايديولوجي هذه المرة ، وبالرغم من اهميتها وتقدمها النوعي ، لطابع المرحلة هذه .

وعندما واجه حزب البعث العربي الاشتراكي مهمة قيادة الثورة من جديد في القطر العراقي بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، كان عليه ان يبذل جهداً آيديولوجياً مضاعفاً ليوازن بين التحليلات والاستنتاجات والشعارات والبرامج التي وضعت في اطار مرحلة حافلة في السلبيات ، وبين الوضع الجديد الذي يتطلب مواقف نظرية وعملية ايجابية تتعامل مع الظروف الموضوعية والواقع الملموس ، تعاملاً جدلياً خلاقاً ، وتحافظ على الافق الثوري الستراتيجي .. وفق اهداف الوحدة والحرية والاشتراكية .

لقد كان على حزب البعث العربي الاشتراكي ، إذن أن يواجه قدره ، ويشق طريقه الخاص في الثورة العربية معتمداً على امكاناته الفكرية والعملية وعلى حركة الجماهير العربية الثورية .. لذلك كان من الطبيعي ، بل الحتمي ، أن تنتابه بين الحين والآخر حالات القلق ، وعدم اليقين من صحة بعض التطبيقات التفصيلية وانطباقها على مبادىء الحزب ومتطلبات الواقع الموضوعي ، وان ينزع الى التجريبية ، في أحيان كثيرة ، غير أن كل هذه المظاهر السلبية لم تكن السمة المركزية لتجربة الحزب .. وهي لن تكون - قطعاً - السمة المركزية لتجربته في المرحلة القادمة وان كان بروز بعض مظاهرها في هذه المرحلة امراً متوقعاً .

لقد كانت المرحلة السابقة مرحلة مخاض عسير مليء بالتجارب والمشكلات ومعالم النجاح

والفشل والتقدم والتراجع . غير ان المحرك المركزي لتلك المرحلة كان مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي .. واهدافه الستراتيجية في الوحدة والحرية والاشتراكية وايمان مناضليه وجماهيره بدورهم التاريخي في حركة الثورة العربية .

نظرتان ... في تقييم تجربة ٨ شباط

اذا كان حزب ما قد سبق له ان تسلم السلطة السياسية وفشل او واجه كارثة ، كما حدث لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٦٣ ، فان من البديهي - وهو يتسلم السلطة للمرة الثانية - ان يضع تجربته السابقة نصب عينيه دائماً ، وان يشعر ازاءها بدرجة عالية من الحساسية . وهكذا كان شأن حزب البعث العربي الاشتراكي بعد نجاحه في ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ وتسلمه السلطة السياسية في القطر العراقي للمرة الثانية .

لقد كان الحزب مصمماً ، هذه المرة ، وبعد ان ناله ما ناله اثر ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، ان يجنب نفسه والحركة الثورية كارثة الفشل والسقوط وكان حريصاً ان يثبت بالقول والعمل للجماهير ان تجربته الجديدة تختلف - من حيث الاساليب والنتائج - عن تجربته الفاشلة السابقة .

وكان كل ذلك يتطلب تقيماً واضحاً وصحيحاً للتجربة السابقة ، واستخلاص استنتاجات نظرية وعملية من ذلك التقييم .

كان المؤتمر القومي الثامن ، الذي انعقد في دمشق في نيسان ١٩٦٥ ، وبناء على تكليف من المؤتمر القومي السابع ، قد ناقش تقريراً أعدته القيادة القومية في حينه عن تجربة حكم الحزب في القطر العراقي في عام ١٩٦٣ .. واقر المؤتمر ذلك التقرير وصدر في كراس عمم على الحزب والجماهير في حينه .

وكان ذلك التقييم مفيداً في تلك المرحلة على صعيدي الحزب والجماهير ، على الرغم من انه كان قد اعد اعداداً سريعاً ، وفي ظروف خاصة كان الحزب خلالها منشغلاً ، بالدرجة الاولى ، بالازمة في القطر السوري .. فقد اجاب ذلك التقييم على بعض الاسئلة التي كانت تتردد في اذهان الحزبيين والجماهير واكد اعلانه للرأي العام بان الحزب قد سعى سعياً جاداً الى دراسة تجربته الفاشلة ، كما اسهم ذلك التقرير - بصفته وثيقة حزبية صادرة عن اعلى سلطة في الحزب هي المؤتمر القومي - في خلق قدر من الوحدة في النظرة الى تلك التجربة بين صفوف الحزب .

غير ان الحزب ما لبث ان واجه ، بعد فترة قصيرة ، نكسة اخرى هي نكسة الثالث والعشرين من شباط التي اعادت الى الحزب ، كما اسلفنا ، جو الاضطراب والبلبلة وتشويش المفاهيم والتقييمات ، الامر الذي ادى الى ضياع الكثير من الايجابيات التي نتجت عن تقييم المؤتمر القومي الثامن لتجربة شباط ١٩٦٣ .

وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة السياسية بعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز

١٩٦٨ ، لم يجد في ذلك التقرير ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاسباب والظروف التي أشرنا اليها ، الجواب الشافي على كل الأسئلة والمعضلات التي باتت تواجهه يومياً في الوضع الجديد بكل ثقلها المادي والنفسي .. فنشأت نتيجة ذلك ، واثناء الممارسة والمواجهة اليومية لقيادة السلطة ومشكلاتها المعقدة تقييمات متباينة لتجربة ٨ شباط ، ولاسباب وقوع ردة تشرين ، ويمكن تلخيص تلك التقييمات في نظرتين عامتين .. الاولى ان بعض الرفاق ظن ان ما طبع تجربة شباط من تحالفات ، وما احتوته سلطتها واجهزتها القيادية من عناصر يمينية ، وما تميزت به حركتها من تردد عن الاقدام السريع والمباشر على إجراء تحولات اجتماعية اشتراكية جذرية تكسب تأييد الجماهير .. وما شابه ذلك من العوامل كان وراء سقوط تجربة الحزب السابقة . والثانية ان البعض الآخر من الرفاق ظن ان اتسام تجربة شباط بالعفوية والارتجال والتسرع في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاصطدام مع الحلفاء والصراع مع القوى السياسية الاخرى .. وما شابه ذلك من العوامل .. كان وراء سقوط ثورة شباط .

وكان الرفاق اصحاب النظرة الاولى يبالغون في التعبير عن قلقهم من التباطؤ في اعلان قيادة الحزب للثورة ، وفي تصفية اجهزة الدولة الحساسة من العناصر المتآمرة والفاسدة ، وفي اجراء التحولات السياسية والاقتصادية الجذرية التي تتلاءم مع مبادىء الحزب وطموحاته ويلحون على ذلك .. بينما كان الرفاق اصحاب النظرة الثانية يبالغون في الدعوة الى التريث وعدم استعجال الامور في اتخاذ الاجراءات التي تتطلبها الثورة ومبادئها واهدافها في اجهزة الدولة ، واتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنسجمة مع مبادىء الثورة واهدافها الثورية والقومية والاشتراكية والديمقراطية .

وفي الواقع .. ان كلتا النظرتين السابقتين كانت وحيدة الجانب في تفسيرها للتجربة السابقة واسباب سقوطها ، وفي استخلاص الاستنتاجات الصحيحة والمناسبة للمرحلة الراهنة منها .

ان تجربة شباط لم تسقط لانها غالت في ما سمي بالاتجاه 'اليساري' او لانها غالت في ما سمي بالاتجاه 'اليميني' .. وانما كان من ابرز عوامل سقوطها ان قيادتها فشلت في تحقيق التوازن الثوري بين الاهداف و الآمال ، وبين الظروف الموضوعية المحيطة بالثورة ، ولم تتمكن من حساب المراحل والامكانيات بدقة ووضع برنامج متدرج ومتصاعد لتحقيق اهدافها الاساسية .

كما ان قيادة ثورة شباط (أي قيادة الحزب حينذاك) لم تمارس مهامها كقيادة بالمعنى الطبيعي لقيادة حزب ثوري .. وترك جهاز الحزب بدون توجيه مركزي دقيق وشامل ، وبذلك لم يؤد الحزب ، كمؤسسة ثورية طليعية ، مهماته في قيادة الثورة على الوجه المطلوب

بصرف النظر عن الظروف المحيطة به والمشكلات والاخطار التي تواجهه فأفلت الزمام من يده الامر الذي جعل الردة ممكنة وسهلة . وبعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز كان لابد من تأكيد النظرة الصحيحة الى تجربة ثورة شباط عند كل قضية او مشكلة او مهمة تطرح على الحزب ، كما كان لابد من استخلاص استنتاجات وبرامج عمل صحيحة من تلك المعالجات .

ولقد ادى تماسك قيادة الحزب واداؤها واجبها في قيادة الحزب والثورة بصورة جادة ومنتظمة ، واتباعها صيغاً مركزية واعية - وبخاصة في المراحل الاولى من الثورة - الى حفظ التوازن من داخل الحزب والثورة ، والى تجنيب الثورة حالات المغامرة والطيش من ناحية ، وحالات التردد والانكماش والخوف من ناحية اخرى .

وكان لحرص جميع مناضلي الحزب على نجاح تجربتهم الثورية الوليدة ، وتجنب كارثة مثل كارثة تشرين او شباط ابلغ الاثر في حفظ التوازن ودفع مسيرة الثورة الى الامام بشكل متصاعد ، على الرغم مما احاط بها من معوقات وعثرات ، وعلى الرغم مما تطلبه ذلك من اساليب وصيغ بالغة التعقيد ومليئة بالمشاق والمخاطر ، وما اوجبه من قرارات حازمة .. وذات طبيعة استثنائية .

قيادة الحزب للثورة ولسلطتها السياسية ومواجهة المؤمرات الاستعمارية

ان المهمة الملحة التي تواجه اي حزب ثوري عندما يتسلم السلطة السياسية هي تثبيت هذه السلطة وحمايتها من محاولات التآمر والالتفاف ، وتعزيز قيادته الفعلية لها بكل الصيغ الضرورية

بعد تصفية زمرة النايف المتآمرة في ٣٠ تموز ، احتلت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بكامل اعضائها موقعها القيادي في الثورة من خلال مجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون من ذلك الحين في الواقع ، من اعضائها ، ومن ثلاثة اعضاء آخرين من خارجها ، وان لم تتضمن ذلك الصيغة الرسمية المعلنة للمجلس . وشكلت وزارة جديدة كان اغلب اعضائها من البعثيين ، ومن أصدقاء الحزب وحلفائه وأُعيد على الفور ، الى الخدمة الضباط البعثيون المسرحون او المحالون على التقاعد وما أمكن ، عندئذ من الضباط الاحتياط ، (كانت بعض هذه الاجراءات قد بدأت منذ ١٧ تموز) وشرع الحزب ، وبصورة تدريجية في تكليف الحزبيين او اصدقاء الحزب وحلفائه بشغل مراكز الدولة الحساسة .

لقد كانت مسيرة تثبيت سلطة الثورة ، وضمان قيادة الحزب الفعلية لها مسيرة شاقة

وبالغة التعقيد . وقد تطلبت اتباع خطة تدريجية متوازنة وصيغ متعددة يربطهـا ، رغم تباينها الظاهري في بعض الاحيان ، خيط واحد هو التصور المستقبلي لهذه المسألة .

وكما أشرنا سابقاً ، فان المزاج النفسي العام في البلاد ، وآثار تجربة ٨ شباط لم تكن تحتمل المباشرة فوراً بتصفيات واسعة النطاق ، وبأسلوب الضجيج العالي للعناصر المشبوهة والرجعية الفاسدة بل حتى المتآمرة في الجيش واجهزة الامن ومؤسسات الدولة الحساسة . وكان لابد من اتباع مختلف الاساليب والصيغ المرنة لتحقيق هذا الهدف ، من غير استعجال مفتعل ، مع الحرص الدائم على إجراء دراسة دقيقة لتوازن القوى في البلاد واحتمالات الموقف .. والحرص ايضاً على إتاحة الفرصة لكل فرد من هؤلاء لنبذ اتجاهاته وممارساته السابقة والتصرف في إطار المواطنة الصحيحة .

واذا كان هذا الطريق قد اثبت صحته وحكمته فانه تطلب ثمناً باهظا جداً ، فقد كان على قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وكوادره المتقدمة ومناضليه وجماهيره أن يعيشوا في حالة استنفار دائمة في الليل والنهار ، يدهم على الزناد للدفاع عن الحزب والثورة ضد أي تآمر محتمل .. كما كان عليهم ، في الوقت نفسه ، مجابهة مهمات قيادة الدولة وتثبيت أسسها ومؤسساتها الجديدة ، ومواجهة الاحداث السياسية المتلاحقة وشتى الضغوط والظروف الصعبة المحيطة بالثورة داخلياً وخارجياً .. كل ذلك بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والحكمة واعتماد اسلوب النفس الطويل .

ولم يكن هذا النهج واضحاً تماماً ، في مبرراته واهدافه المستقبلية للجميع ، ولكن لم يكن هناك بد من التمسك به والاصرار عليه وتطويره خطوة خطوة ، وفقاً للظروف المستجدة وتطور موازين القوى .. ولم يكن في وسع القيادة ان تشرح دائماً كل شيء بوضوح وصراحة .. فالمنهج الذي نحن بصدده نفسه ومستلزمات نجاحه الدقيقة كانت تتطلب - في ما تتطلب - قدراً غير قليل من الكتمان والحزم وضبط النفس . وبرغم ما أشرنا اليه من حالات نفسية قلقة في صفوف الحزب فقد اعتمدت القيادة على التربية النضالية الانضباطية العريقة لحزبنا ، وعلى الثقة بين القيادة والقاعدة .. كما كان لحرص مناضلي الحزب على تجربتهم الثورية الوليدة ، وخشيتهم من تكرار مأساة ١٨ تشرين أبلغ الأثر في قدرة الحزب على ضبط الموازنة والتمسك بالانضباط والتحلي بالصبر .

لقد كانت تجربة تلك المرحلة من مسيرة الثورة غنية بالعبر والدروس . فقد علمتنا ان اتباع الصيغ المستعجلة ، والاساليب الصاخبة والمنفعلة في تسلم السلطة وقيادة الثورة أمر يسير ، وقد يريح الضمائر والنفوس القلقة ولكنه في النهاية لا يحقق نتائج ايجابية على طريق الحزب والثورة ، ولا يقود الى النصر .. ان لم يؤد الى الكارثة كما حصل في تجربة ٨ شباط .. أما اتباع المنهج الحكيم .. الصبور .. المتوازن على الرغم مما يثيره من حالات نفسية

للثقة .. بل على الرغم مما يثيره من تساؤلات محرجة واتهامات احياناً - فهو الطريق الثوري الصحيح الذي يقود الحزب وحركة الجماهير خطوة .. خطوة .. ومرحلة اثر مرحلة على طريق الانهار الثوري .. والنصر .

والى جانب الظروف الموضوعية التي أوجبت اتباع المنهج التدريجي في احلال الحزبيين في مراكز الدولة الحساسة ، واجه الحزب مشكلة صعبة هي مشكلة الكادر . لقد كان الكادر الحزبي موزعاً على المسؤليات الحزبية قبل الثورة .. أما بعدها فقد كان على الحزب ان يوزع كادره على الكثير من المراكز الحساسة في الدولة والمنظمات الشعبية مع اتساع الحاجة في الوقت ذاته ، الى المزيد من الكادر في قيادة العمل الحزبي نفسه ، الذي كان يتسع باستمرار ، ويدخل ميادين نشاط جديدة تحتمها طبيعة تسلم الحزب للسلطة وقيادة الدولة والمجتمع .

ولم يكن كل الكادر الحزبي مؤهلاً تماماً لاحتلال هذه المسؤوليات فلم يكن للحزب تجربة سابقة ذات شأن في العمل الحكومي ، فتجربة ثورة شباط كانت قصيرة أصلاً ومليئة بالأخطاء .. وكان من الصعب الاعتماد عليها كدليل . كما أن ظروف نضال الحزب في المراحل السابقة للثورة ، وما تعرض له مناضلوه من اصناف السجن والتشريد والتجويع لم تتح إلا لعدد قليل جداً من البعثيين امتلاك فنون الادارة والتقنية الحديثة التي تؤهلهم لادارة مؤسسات الدولة المعقدة على مختلف اشكالها ومهماتها . والكادر المتقدم في الحزب هو الذي كان ينوء بأعباء نضال الحزب في المراحل السابقة الشاقة ، وهو الذي كان يتلق اكثر ضربات السلطة شدة وإيلاماً .. ولم يكن قادراً ، إلا في ما ندر ، على مواصلة الدراسة والعمل في مؤسسات الدولة .

لذلك كان على الحزب اتباع طرق شتى وبالغة التعقيد في احلال الحزبيين والعناصر الثورية في المراكز الحساسة في الدولة والمجتمع . الامر الذي نتج عنه بعض المشاكل والمظاهر السلبية بينما حققت التجربة ، بشكل عام ، نجاحاً جيداً .

ولفترة من الزمن كان هناك خلط بين المسؤولية الوظيفية والمسؤولية الحزبية ولم يجر تأشير واضح نظري وعملي للحدود بين المسؤوليتين . ولفترة ايضاً ظن رفاق كثيرون انهم مسؤولون عن كل صغيرة وكبيرة من اعمال الدولة ، وان لهم الحق في التدخل المباشر في الشؤون التفصيلية لاجهزتها .. ومن خلال حركة العمل اليومي فيها ، وقد ولدت هذه التصورات الخاطئة سلبيات كثيرة ، واساءت في كثير من الاحيان الى العلائق بين الموظفين الحزبيين وزملائهم الآخرين ، وقد ظن الكثير من الحزبيين ان سلطة الحزب تكون من خلال عدد ما يحتله الحزبيون من وظائف في الدولة ، ودعوا - بناء على هذا الفهم الخاطيء للمسألة - الى نشر الحزبيين على كل مستويات الدولة ، من الوزير حتى الساعي ، ولم يكن

هذا الاتجاه خاطئاً من الناحية المبدئية فحسب ، وانما كان مستحيل التطبيق ايضاً .

وقد أدت الطفرات التي اضطر الحزب الى اتباعها في احلال الحزبيين في المراكز الحساسة الى بعض النتائج السلبية ، وان كانت تلك الطفرات ضرورية لتحقيق هذا الهدف المركزي .. اذ فقد بعض الحزبيين توازنه نتيجة لها ، وارتكب اخطاء كبيرة وانزلق الى الغرور ، مما اضطر الحزب في حالات كثيرة - الى إعادة النظر في قراراته ، وإعادة ترتيب مواقع بعض الحزبيين .. كما اوجدت تلك الطفرات نوعاً من العلاقات التنافسية غير المشروعة بين بعض الحزبيين الذين كان البعض منهم يتطلع ، بدون حق ، الى الوظائف العالية ، وما تمنحه من امتيازات مادية ومعنوية ، لا لسبب إلا لأن رفاقاً لهم كانوا بالامس في مثل مستواهم الحزبي او الوظيفي قد وصلوا الى هذه الوظائف بقرار من القيادة .. وقد تفاقمت هذه الظواهر عند البعض ووصلت الى حد السلوك الانتهازي ، او الى اتخاذ مواقف سلبية وانفعالية .

ولم تهضم كل قطاعات المجتمع بسهولة الطفرات التي اضطر اليها الحزب .. وقوبلت بالنقد في أحيان كثيرة ، وبخاصة في الاوساط الرجعية والحاقدة ، ومن اوساط بعض القوى السياسية وكان هذا الموقف يجد بعض ما يبرره ، ويجد الآذان الصاغية عند بعض ابناء الشعب ، وحتى في قاعدة الحزب .. وبخاصة بالنسبة للحزبيين الذين فشلوا في اثبات قدراتهم على تحمل المسؤوليات الجديدة واولئك الذين تصوروا ان الثورة انما جاءت لتغدق عليهم الامتيازات ، ولتؤمن لهم الوجاهات فأساؤوا بذلك الى سمعة الحزب واخلاقيته القائمة على البذل والتضحية والى المرامي السامية التي اعتمدتها قيادة الحزب عند اختيارهم للوظائف الكبيرة ، على اساس ان الثوريين يجب ان يتحملوا شرف ومسؤولية قيادة المجتمع الجديد .

واذا كان الحزب قد نجح في تعزيز قيادته للدولة والمنظمات الجماهيرية بما يؤمن له القدرة على درء التآمر وتطبيق اهدافه وبرامجه ، فان المرحلة السابقة - كما اشرنا الى ذلك - قد احتوت اخطاء وسلبيات عديدة كما افتقرت الى القدر اللازم من النشاط الايديولوجي الذي يحلل الظواهر والمشكلات التي يعاني منها الحزب ، ويؤشر حدودها ويجد الحلول النظرية والعملية الواضحة لها .

وبالرغم من ذلك فان الرفاق الذين تولوا مسؤولياتهم في مختلف مرافق الدولة وفي المنظمات الشعبية بروح حزبية وثورية عالية وبكفاءة جيدة ادوا دوراً مهماً في تطبيق اهداف الحزب وبرامجه وفي تجسيد شرف المسؤولية الثورية وضرورتها الحيوية لضمان مصالح الجماهير وتحقيق اهدافها .

وعلى الرغم من كل الظروف الصعبة التي احاطت بحزب البعث العربي الاشتراكي قطرياً وقومياً ودولياً والتي اشرنا اليها سابقاً ، فقد استطاع ان يحمي ثورته بكفاءة وبسالة ، وبأقل

ما يمكن من الخسائر ، وان يرسخ سلطتها في وجه كل اشكال التآمر والتخريب والالتفاف التي تعرضت لها . فخلال السنوات الخمس والنصف الماضية حشدت الدول الاستعمارية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الرجعية في المنطقة كل طاقاتها وامكاناتها السياسية والتقنية والمادية والاعلامية الكبيرة والمتطورة في التآمر لاسقاط الثورة .. وقد وصلت بعض المؤمرات مرحلة التنفيذ الفعلي كمؤامرة كانون الثاني ١٩٧٠ بينما قضي على البعض الآخر وهو في طور الاعداد .

غير ان قيادة الحزب ومناضليه والجماهير اليقظة الذين كانوا يسهرون على امن الثورة وسلامتها ويتحملون اكبر المشاق واعقد المهام كانوا يقفون ، دائماً ، بالمرصاد لكل تآمر ويضربونه في اللحظة الحاسمة .

ان كفاءة الحزب وأجهزته في صد التآمر على الثورة والحزم الثوري الذي اتبعه في ضرب المتامرين والمساندة الجماهيرية الصلبة للثورة اطارت صواب الدول الاستعمارية والرجعية واجهزة مخابراتها التي كانت تتبجح بقدراتها الخيالية لما حققته من نجاحات كاسحة في الكثير من بلدان العالم وبخاصة بلدان العالم الثالث وجعلتها في احيان كثيرة تتصرف بعصبية وانفعال .

وكانت مواجهة مؤامرات الاستعمار والرجعية وخطط مخابراتها تتطلب من قيادة الحزب والثورة دراسة متقنة ، وبشكل دائم ، لتوازن القوى داخلياً وخارجياً ، وحساباً ذكياً ودقيقاً لاتجاه 'الضربة المقبلة' طبقاً لظروف كل مرحلة وموازين القوى فيها ، وذلك كي لا تفاجأ الثورة بضربة غير متوقعة وقبل ان تستعد لمواجهتها .. كما كانت تتطلب مرونة عالية في التصرف ، وأساليب وصيغاً استثنائية بالغة التعقيد لم يكن بالامكان ، دائماً ، شرحها وتبيان خفاياها على نطاق واسع .

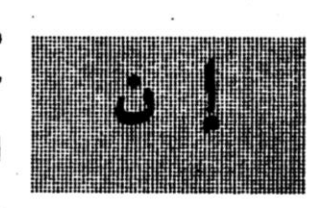
وقد أدى النجاح العالي في هذا الميدان لا الى صد المؤامرات وضربها فحسب ، وانما الى استباق وقوعها واستكشاف معالمها وعناصرها وتكتيكاتها وهي ما تزال في طور الاعداد .. مما اعطى الحزب واجهزته خبرة ممتازة في الاساليب والفنون والتكتيكات التي تتبعها المخابرات الاستعمارية والرجعية .

ويمكننا القول ان الدول الاستعمارية والرجعية - على الرغم من تآمرها المستمر على الثورة طيلة السنوات الماضية ، واتباعها وسائل فعالة ومتنوعة - لم تستطع ان تهدد سلطة الثورة تهديداً مصيرياً .

ويمكننا القول ، ايضاً ، ان ساحة العراق التي كانت تعج بالكتل والشلل والزمر المتآمرة ، ومن شتى الاصناف والاتجاهات السياسية ، والتي كانت الدول والمخابرات الاستعمارية والرجعية تبني حساباتها عليها .. قد اصبحت اليوم ، وبفضل كفاءة الحزب

وحزمه في مجابهة التآمر ، شبه نظيفة ، ولم يعد هناك في داخل القطر من هو قادر على تهديد سلطة الثورة تهديداً خطيراً .. كما ان نجاح اية مؤامرة استعمارية او رجعية بالطرق المألوفة قد بات أمراً مستحيلاً .

الاستقلال السياسي



مهمة تحقيق الاستقلال السياسي كانت قد انجزتها ، من حيث الشكل ، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، عندما اطاحت بالنظام الملكي الرجعي العميل واعلنت الجمهورية وفكت ارتباط العراق بحلف بغداد الاستعماري وحررت النقد من التبعية للاسترليني • غير ان المضامين السياسية والاقتصادية والفكرية للاستقلال السياسي بقيت ناقصة وضعيفة مما هدده خلال السنوات العشر التي تلت الثورة بشكل خطير وافرغه ، في أحيان كثيرة ، من محتواه الحقيقي •

ان إحدى الازمات الكبرى التي تعاني منها حركة التحرير الوطني في العالم الثالث هي في ضعف هذه الحركة ، بل عجزها عن تحقيق المضامين السياسية والاقتصادية والفكرية للاستقلال السياسي .. تلك المضامين التي بدونها لا تكون الارادة الوطنية للبلد المستقل حرة تماماً .

وكان على حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يناضل في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية وبناء المجتمع العربي الاشتراكي والديمقراطي الحر الموحد ، وقد تسلم السلطة السياسية في احد الاقطار العربية كموقع امامي له ولحركة الثورة العربية ، ان يعالج هذه المسألة معالجة جذرية وحاسمة لينتقل بعدها إلى تأدية مهامه الديمقراطية والاشتراكية والوحدوية وليقدم النموذج الصحيح والمتكامل في هذا الشأن لحركة الثورة العربية .. وحركة التحرر في العالم الثالث .

•

ان المهمة الاولى التي واجهتها ثورة السابع عشر من تموز في ميدان تحقيق مضامين الاستقلال السياسي وتعزيزه هي تصفية شبكات التجسس والعمالة تصفية جذرية وحاسمة . وقد تبدو هذه المهمة لغير المطلعين على اوضاع القطر العراقي السابقة اطلاعاً كافياً فرعية لا تتعدى اعتقال بضعة اشخاص وإنزال القصاص القانوني بهم . غير أنها كانت في الواقع ، من أخطر المهمات الوطنية .. وزادتها خطورة وأعطتها بعداً قومياً خطيراً الاوضاع السياسية والعسكرية والنفسية التي نشأت عن هزيمة حزيران وما تتطلبه من ارادة وطنية وقومية غير مقيدة لمقارعة العدو الامبريالي والصهيوني .

كان العراق ملغوماً بدرجة كثيفة بشبكات التجسس الامريكية والبريطانية والايرانية وغيرها .. وكانت تلك الشبكات متغلغلة في القوات المسلحة وأجهزة الامن والمؤسسات الاقتصادية وفي بعض الحركات السياسية والدينية وفي مراكز حساسة أخرى من الدولة والمجتمع حتى كاد العراق أن يصبح ساحة مكشوفة أمام الأعداء الاستعماريين والصهاينة والرجعيين .

وكان هذا الوضع الخطير يشكل قيداً ثقيلاً جداً ومليئاً بالالغام على الارادة الوطنية وعلى قدرة الثورة ونجاحها في المضي قدماً في تحقيق مهماتها التحررية والديمقراطية والاشتراكية والوحدوية .. ناهيك عما يشكله من بؤرة خطيرة للتآمر على الثورة .. فنشاط هذه الشبكات لم يكن محصوراً في جمع المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية وايصالها الى العدو ، بل كانت تضع ، في مقدمة مهامها ، الاستيلاء المباشر على السلطة أو التأثير غير المباشر فيها بواسطة عناصرها وانصارها من أعوان الاستعمار والرجعية .

ومنذ الايام الاولى نشطت أجهزة الحزب والثورة نشاطاً واسع النطاق وحازماً لاجتثاث شبكات التجسس اجتثاثاً جذرياً وبدون رحمة .. وكان الاخراج العلني لعملية إعدام الجواسيس في المرحلة الاولى ضرورة قصوى رغم ما أثاره من ضجة على الصعيد الدولي وانتقادات قاسية وجهت الى ثورتنا وشعبنا من جهات عديدة كان البعض منها صديقاً .. بل من بعض أعضاء ومنظمات الحزب في خارج القطر .

لقد كانت تصفية شبكات التجسس بصورة علنية بمثابة تظاهرة وطنية كبرى وتأكيد علني وملموس على تحرر الارادة الوطنية من كل قيد ، فالشعب الذي كان يحز في نفسه ان تعج بلاده بالجواسيس والعملاء لم يكن يثق بسبب سياسات واوضاع الانظمة السابقة ، بان الارادة الوطنية تمتلك من الحرية والقدرة ما يمكنها من تصفيتهم تصفية حقيقية جذرية وشاملة وكان ذلك يخلق حالة نفسية سلبية خطرة في صفوف الجماهير تنعكس انعكاساً مباشراً على مواقفها السياسية وعلى حماستها في تأدية المهام الوطنية والقومية بما تشترطه من مصاعب وتضحيات .

واذا كان البعض يشير الى ان الحزب والثورة قد خسرا على صعيد الرأي العام العربي والدولي من جراء الاعلان السافر عن تصفية الجواسيس ، فان الحقيقة الملموسة هي أن الحزب والثورة قد كسبا بهذا الاعلان أول تأييد حقيقي وشامل من جانب الجماهير في القطر العراقي التي شعرت ، ولاول مرة في حياتها ، أن سلطة وطنية حقيقية وحازمة ومقتدرة قد تولت مقادير الامور في البلاد .

والمهمة الثانية التي واجهتها الثورة في ميدان تعزيز الاستقلال السياسي وتحرير الارادة الوطنية من كل قيد هي 'بناء سلطة وطنية مركزية قوية' . ففي بلدان العالم الثالث عندما تكون السلطة ضعيفة ومهزوزة تتآكلها الانقسامات وتقوم فيها الكتل المتناحرة تجد نفسها ، موضوعياً ، في حالة عجز عن التصرف بارادة وطنية حرة في كافة الميادين حتى وان كانت نواياها وبرامجها وطنية لا شائبة فيها .

ان ضعف السلطة وانقسامها ووجود كتل وتيارات فيها ، يقودها ، مرغمة ، الى التهاون في القضايا والمصالح الوطنية الاساسية ويجعل إمكانية اختراق أجهزتها والتغلغل والتأثير

فيها من جانب الدول والمؤسسات الاجنبية أمراً ميسوراً بل يصبح حقيقة سياسية ثابتة لا تهدد السلطة . بعد حين بدأ من القبول بها كأمر واقع .

ان توطيد سلطة الثورة وقيادة الحزب لها قيادة وطنية حازمة قد أعطيا للاستقلال السياسي مضموناً حقيقياً وفرضا على أجهزة الدولة وعناصرها المختلفة التصرف من منطلق الارادة الوطنية الحرة والمصالح الوطنية والقومية .

واذا كان ما يزال أمامنا نضال طويل وشاق لتحقيق هذا الهدف بصورة مطلقة وشاملة فان السنوات الخمس والنصف الماضية قد أثبتت بشكل ملموس لجماهير الشعب ولكل القوى الأجنبية الصديقة والعدوة معاً أن العراق بلد مستقل تماماً وأن إرادته الوطنية حرة من كل قيد وأن سلطة وطنية قوية وحازمة هي التي تتولى أموره وتدافع عن مصالحه .

ويحتل الجانب الفكري والثقافي أهمية أساسية في تعزيز الاستقلال السياسي .. فعندما يكون بلد ما نهباً للتأثيرات الفكرية والثقافية الاجنبية لابد ان يجد نفسه بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، واقعاً تحت تأثيرات أجنبية مما يشكل نوعاً من القيد على ارادته الوطنية وعلى خط سيره باتجاه تحقيق مبادئه وأهدافه الوطنية .

وقد اولى حزب البعث العربي الاشتراكي منذ بداية تأسيسه أهمية قصوى لهذا الجانب ، ودعا الى تثقيف الجماهير عامة والشباب بصورة خاصة بالثقافة القومية والاشتراكية والديمقراطية وتحصينهم فكرياً ضد النظريات والتيارات الفكرية والثقافية الاجنبية التي لا تتلاءم مع أهدافنا القومية والانسانية ، مع الحرص على تجنب الانغلاق والعصبية تجاه الافكار والثقافات الانسانية التي تخدم قضايانا في التحرر والبناء الاشتراكي .

وقد سعى الحزب خلال السنوات الماضية الى التنبيه على أهمية هذه المسألة التي كانت مهملة في العهود الماضية وحقق بعض الخطوات في تعميم ونشر الثقافة القومية والاشتراكية ، غير أن ما تحقق في هذا الميدان ما يزال أقل من الطموح بكثير ويتحتم علينا أن نبذل جهداً استثنائياً في هذا الميدان لتكون إرادتنا الوطنية والقومية حرة تماماً ويتعزز استقلالنا السياسي بشكل وطيد .

وفي الوقت نفسه حرصت الثورة على تأكيد مسألة مهمة جداً وذات صلة مباشرة بتعزيز الاستقلال السياسي وصيانته تلك هي إشاعة روح الحرص الشديد على صيانة أسرار الدولة وبخاصة العسكرية والاقتصادية والقضاء على الميول والنزعات اللامسؤولة التي تفشت في العهود السابقة والتي كانت تجعل من الدولة ساحة مكشوفة أمام الاجنبي يجمع ما يشاء عنها من المعلومات التي غالباً ما كانت تستخدم لاضعاف استقلال البلاد وتعويق تطورها التحرري والتقدمي .

الاستقلال الاقتصادي

إن الاستقلال الاقتصادي ، هدف مركزي من اهداف الثورة التحررية ويعتبر موازياً في أهميته ، للاستقلال السياسي ومكملاً له فبدون استقلال اقتصادي حقيق ، يفقد الاستقلال السياسي أهم ركائزه ومضامينه ويكون مهدداً دائماً ... وفي حركة الثورة العربية ... وحركة الثورة في العالم الثالث اللتين ينتمي اليهما حزب البعث العربي الاشتراكي ويمثل فصيلة طليعية فيهما،يحتل هدف الاستقلال الاقتصادي اهمية مضاعفة فبعد سقوط الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، وبخاصة بريطانيا وفرنسا ، بأساليبها المباشرة والعتيقة ، وحصول الكثير من شعوب البلدان المستعمَرة ، ومنها شعبنا العربي في أقطاره المختلفة ، على استقلالها السياسي ، تركز الصراع بين الشعوب من جهة ، والدول الاستعمارية من جهة أخرى وفي أحيان كثيرة ، في الميدان الاقتصادي . فالدول الاستعمارية التي أجبرها نضال الشعوب التحرري على التخلي عن اشكال الاستعمار القديم ، اتجهت ومنذ زمن طويل وبقيادة الامبريالية الامريكية ، الى التركيز على استغلال الشعوب اقتصادياً ، مستفيدة من ضعفها وتخلفها وتجزئتها وحاجتها المتزايدة الى البضائع ، مما أمن للدول الاستعمارية ، الى حد كبير ، استلاب ارادة الشعوب الوطنية وافراغ الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه ، من مضامينه الحقيقية .

وقد اتخذ الاستعمار الاقتصادي ، اشكالاً متنوعة مباشرة وغير مباشرة واستخدم اساليب غاية في الذكاء والاتقان والتعقيد بحيث أصبح النضال ضده أكثر تعقيداً من النضال ضد الاساليب الاستعمارية العتيقة المباشرة .. أساليب الاحتلال العسكري والالحاق . بل أن بعض أساليبه كانت على درجة عالية من التضليل والايهام بحيث تطلب فضحها والنضال ضدها ، مستوى ممتازاً من الوعي السياسي والاقتصادي ، وارادة وطنية حازمة جداً وجهوداً بالغة الصعوبة والتعقيد .

ومن الأشكال الخطيرة التي اتخذها الاستعمار الاقتصادي السيطرة على الثروات الاساسية للشعوب كالنفط ، والتي كان استثمارها يتطلب امكانات مادية وتقنية وادارية عالية ، وعلى مستوى دولي ، لم تكن تمتلكها الشعوب المتخلفة والضعيفة ، مما جعل الدول الاستعمارية تستغل هذه الناحية استغلالاً بشعاً ، فتفرض سيطرتها ومشيئتها عليها بشروط مجحفة جداً .. وفي الوقت نفسه ، كانت تبدو وكأنها تقدم لاصحاب تلك الثروات من الشعوب ، خدمة بالنيابة عنها وتفيدها بما تمنحها إياه من فتات العائدات الاسطورية التي كانت تحصل عليها من جراء استثمارها ، مما يجعل التفكير والاقدام على السيطرة عليها وطنياً ، مغامرة خطرة قد

تؤدي بأصحابها الى الكارثة ، كما حدث لتجربة التأميم الايرانية في عهد مصدق في عام ١٩٥٣ .

ومن أشكال الاستعمار الاقتصادي الخطرة أيضاً ، السعي ، بكل الوسائل لتعويق التنمية في البلدان المستقلة حديثاً ، أو توجيهها توجيهاً خاطئاً ومنحرفاً بحيث يبقى البلد المستقل ، برغم كل ما ينفقه من أموال على المشاريع ، معتمداً في اقتصادياته الاساسية على الدول الاستعمارية . وتلعب سياسة الاقراض في هذا الميدان دوراً خطيراً جداً . ان احد الاساليب الذكية والخبيثة التي اتبعتها الامبريالية الاميركية وحليفتها هو إغراق البلدان المستقلة حديثاً بالقروض التي توظف في مشاريع تافهة وغير انتاجية الامر الذي يغري تلك البلدان ، ويوهمها بانها إنما تحسن اوضاعها الاقتصادية وتزيد من حجم العمالة بين السكان فيها ، ولكنها ، وبعد سنوات من هذه السياسة المنحرفة ، تجد اقتصادها مرهوناً للدول الاستعمارية المقرضة فتفقد إرادتها الوطنية الحرة برغم كل ما تتمتع به من أشكال السيادة ، وما تعبر عنه من ألفاظ الحرية والاستقلال .

كما أن النزعة الاستهلاكية التي حاولت الدول والمؤسسات الاستعمارية نشرها بين الشعوب المستقلة حديثاً كانت وما تزال ، تشكل إحدى أدوات الاستعمار الاقتصادي المهمة . فالدول الاستعمارية المتقدمة تسعى بكل الوسائل ، الى إغراق البلدان حديثة الاستقلال بشتى أصناف البضائع الاستهلاكية الجيدة والمغرية ، فيندفع المواطنون الى شرائها والتعوّد عليها فتنشأ عدّة حالات خطرة :

أ - طبقة واسعة ونشيطة من التجار والوسطاء المرتبطين بالسوق الاستعمارية والدول الاستعمارية ، تكون بحكم موقعها ومصالحها الانانية هذه ، معادية للتحرر الوطني وللاستقلال الاقتصادي وتسعى بكل الطرق للتأثير على سياسة الدولة .

ب - حالة نفسية خطرة تجعل المواطنين الذين اعتادوا على البضائع الاجنبية يقفون سلوكياً ضد الصناعة الوطنية الاقل جودة .

ج - واستناداً الى ذلك ، تجد الدولة نفسها عاجزة عن ضبط معايير التجارة الخارجية وفقاً لمصالحها الوطنية ، وعاجزة عن السير في برنامج التصنيع الوطني وتصبح مشترية مستديمة للبضائع الاجنبية ودولة مستهلكة وغير منتجة وبائعة للمنتجات الاولية فقط لبلدان العالم المتقدمة في أحسن الاحوال .

وعندما قاد حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة في القطر العراقي في ١٧ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، كان لزاماً عليه أن يناضل نضالاً شاقاً ومعقداً ومتعدد الجوانب ، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بصورته الناجزة وفقاً لما يؤمن به كحزب ثوري يناضل من أجل حرية الأمة العربية ووحدتها ، وبناء المجتمع الاشتراكي والديمقراطي في وطنها ، ووفقاً لما كان ينادي به

في الماضي ، ويخوض من أجله المعارك مع الانظمة العربية التي عجزت عن تحقيق هذا الهدف المركزي من أهداف الثورة العربية .

وقد احتل هدف الاستقلال الاقتصادي ، أهمية استثنائية جداً بعد هزيمة الخامس من حزيران ، وما كشفته من امراض ونواقص خطيرة في الواقع العربي ، وحتمته من مهمات نضالية ذات مستوى جذري وشامل .. بل أصبح هذا الهدف أحد الشروط المركزية التي لا غنى عنها أبداً ، لتحرير الارادة العربية ولتأمين القدرة الذاتية العربية ، على التصدي للعدو الامبريالي الصهيوني .. كما بينت ، تلك الهزيمة ونتائجها أهمية العامل الاقتصادي كسلاح ماض وفعال يمكن .. بل يجب أن تستخدمه الامة العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية .

ان العراق الذي حقق التحرر السياسي من الربقة الاستعمارية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بقي حتى ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، خاضعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية المتمثلة - بالدرجة الاولى - في هيمنة الشركات الاحتكارية على أهم وأكبر ثرواتنا ، والمصدر الأساسي لدخلنا الوطني .. النفط ، كما كان لتفشي النزعة الاستهلاكية وإهمال التنمية بجوانبها المختلفة والخلل الخطير في موازين التجارة الخارجية ، والفوضى والانحراف السائد في سياسة الاقتراض والتعامل مع البلدان الاجنبية ، آثارها الخطيرة على الاستقلال الاقتصادي للبلاد وعلى إرادتها السياسية .

إن المعركة الفاصلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في القطر العراقي وبالتالي ، تعزيز الاستقلال السياسي ، وإطلاق الارادة الوطنية حرة من كل قيد ، هي معركة تحرير الثروة النفطية من ربقة الشركات الاحتكارية الاستعمارية والسيطرة الكاملة عليها ، تخطيطاً وإنتاجاً وتسويقاً .. وبدون خوضها يبقى العراق خاضعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية ، ويكون أي تقدم يحققه في الميادين الاخرى ، ناقصاً ومهدداً .

غير أن طريقاً شاقاً وطويلاً كان على الثورة أن تقطعه قبل أن تقدم على هذه المعركة المجيدة ، وتحقق فيها النجاح الناجز .

لقد كان على الثورة أن تحقق المقدمات السياسية اللازمة لخوض معركة من هذا الطراز الخطير والشامل .. تثبيت سلطة الثورة وقيادة الحزب لها ، وقطع أشواط مهمة على طريق حل المسألة الكردية ، وتعزيز العلاقات مع الاحزاب والقوى السياسية الوطنية والسعي لتحسين العلاقات مع الدول العربية أو لوقف التدهور فيها وإقامة ما تسمح به المرحلة والعلاقات القائمة من الروابط الاقتصادية معها ، وعقد علاقات متينة مع الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الاشتراكي ، وكذلك إقامة علاقات جيدة مع فرنسا وعدد من البلدان الاوربية وبلدان العالم الثالث .

كما كان عليها ان تحقق المقدمات الاقتصادية اللازمة للمعركة أيضاً .. وهي ذات أثر

سياسي في تحديد موعدها ، وتأمين مستلزمات النجاح لها .

ان هذه المقدمات السياسية والاقتصادية اللازمة . لنجاح معركة التأميم هي في الوقت نفسه مقدمات تنطلق من مبادىء الثورة واهدافها المرحلية والستراتيجية وقد أدت دورها كاملاً في نجاح عملية التأميم وفي تعزيز مسيرة الثورة وصعودها الى الامام .

ورثت الثورة في العهد العارفي الدكتاتوري وضعاً اقتصادياً خرباً تعمه الفوضى .. وكانت ميزانية الدولة شبه خاوية .. ولم يكن من المعقول الاقدام على معركة فاصلة مع شركات النفط في تلك المرحلة ، خاصة وان عائدات النفط تشكل نسبة عالية من موارد ميزانية الدولة ومن موارد ميزانية خطة التنمية .

لذلك كان على الثورة ان تركز - لمرحلة طويلة - على إصلاح الاوضاع الاقتصادية بشكل عام ، والتقليل ، ما امكن ، من الاعتماد على موارد النفط ، ولم يكن ذلك امراً يسيراً وموارد النفط تحتل موقعاً استثنائياً في اوضاع البلاد المالية والاقتصادية كما ان بضع سنوات لا تكفي ، مهما بذل فيها من جهد ، لتغيير الاقتصاد الوطني تغييراً جذرياً ، ونقله من اوضاع الفوضى والتخلف الى اوضاع التقدم والازدهار .

غير ان الثورة لم يكن امامها غير النضال بكل الوسائل المتاحة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز .. وقد نجحت - الى حد بعيد - في خلق رأي عام وطني باتجاه اصلاح الاوضاع الاقتصادية ، والتقليل من الاعتماد على موارد النفط ، وكان لذلك اهمية مادية ونفسية في عملية الصراع مع الاحتكارات التي تكللت بالظفر .

وقد بذل جهد كثيف وواسع النطاق لتطوير الزراعة والتقليل ما امكن من استيراد المواد الغذائية ، وتطوير الصناعة وتشغيل المصانع المعطلة ، وتوفير ما امكن من العملات الصعبة كما وضعت الثورة ، ضوابط اتسمت بقدر ملموس من الحزم للحد من النزعة الاستهلاكية وتوجيه التجارة الخارجية بالشكل الذي يتلاءم مع خطة التنمية ومقتضيات الاقتصاد في الانفاق من العملة الصعبة .

وكما في المعارك العسكرية ، حيث لا يستطيع الجيش ان يخوض معركة كبيرة وشاملة بنجاح اذا لم يكن قد اجتاز مرحلة تدريبية جيدة ، وخاض معارك صغيرة متدرجة في صعودها ، واستفاد من تجاربها .. فان المعارك السياسية والاقتصادية الفاصلة والشاملة لا يمكن خوضها بنجاح بدون مقدمات كالتي أشرنا اليها . لقد كانت المقدمات السياسية والاقتصادية ضرورة أساسية لخوض معركة تحرير الثروة النفطية ، ولكن كان لابد من خوض سلسلة من المعارك الصغيرة والمتوسطة في الميدان النفطي نفسه ، واكتساب ما يلزم من المعلومات والخبرة فيه ، صعوداً باتجاه المعركة الفاصلة .

وقد واجهت الثورة - منذ المرحلة الاولى - مهمة خوض معركتين هما : معركة الاستثمار

الوطني للنفط ، ومعركة الاستثمار الوطني للكبريت . ان العراق بلد غني بالخامات الكبريتية ، وقد سعت الاحتكارات الاستعمارية - وبخاصة الامريكية - الى السيطرة على هذه الثروات منذ العهد الملكي .. وفي ظل العهد العارفي كادت شركة (بان اميركان) الاميركية ان تحصل على امتياز استثمار الكبريت ، لولا معارضة الجماهير والقوى الوطنية ، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي ، لذلك الاتفاق المشبوه .. وعندما تسلم الحزب السلطة كان عليه أن يثبت قدرة الشعب على استغلال هذه الثروة استغلالاً وطنياً . وفي عامها الاول ، استطاعت الثورة أن تعقد اتفاقية مع بولونيا للتعاون في ميدان استثمار الكبريت استثماراً وطنياً ، وكانت هذه المعركة من اول المعارك مع الاحتكارات الاستعمارية ، وجهت الثورة خلالها صفعة قوية للاحتكارات ، أكدت فيها حرية الارادة الوطنية وحزمها ، ووضعت بها اللبنات الاولى للصناعة المعدنية الوطنية .

أما في ميدان الاستثمار الوطني للنفط فقد بقي القانون رقم ٨٠ الذي كان قد شرع في عام ١٩٦١ ، واستولت الحكومة بموجبه على جميع الاراضي غير المستثمرة من قبل الشركات الاجنبية ، حبراً على ورق ، حتى ثورة ١٧ تموز . وكانت شركة النفط الوطنية التي تأسست عام ١٩٦٤ عاجزة وضعيفة ، تسيطر عليها العناصر المشبوهة والفاسدة وكان نشاطها محدداً بملاحقة تنفيذ الاتفاق - المقاولة ، الذي كان قد عقد مع شركة ايراب الفرنسية لاستغلال بعض الاراضي التي شملها القانون رقم (٨٠) .

وفي الماضي ، جرت محاولات محمومة من قبل الشركات للالتفاف على القانون رقم (٨٠) وإفراغه من محتواه الوطني . وفي عام ١٩٦٥ كادت حكومة طاهر يحيى ان تعقد اتفاقاً مع الشركات الاحتكارية ، ترهن بموجبه الاراضي المشمولة بالقانون رقم (٨٠) للشركات تحت ستار استثمارها من قبل شركة مختلطة من الحكومات والاحتكارات وكان الحزب قد وقف موقفاً صلباً من ذلك المشروع المشبوه ، واستطاع ان يعبىء الرأي العام ضده بمشاركة القوى الوطنية الاخرى ، وأن يطيح به .

وقد اعتبر النجاح في الاستثمار الوطني للنفط ، خطوة حاسمة في مجابهة الاحتكارات وتحرير الثروة النفطية من براثنها وفي تموز ١٩٦٩ ، استطاعت الثورة أن تتوصل الى إتفاق مع الاتحاد السوفياتي لاستثمار النفط استثماراً وطنياً .

وقد اعتبرت الشركات الاحتكارية هذا الموقف تحدياً خطيراً لمصالحها ومستقبلها في العراق ، وسعت بكل الوسائل ولفترة طويلة جداً ، لافشاله أو للالتفاف عليه وإفراغه من محتواه الوطني ، غير ان المشروع سار بنجاح بفضل الارادة الوطنية الحازمة ، واعطى أولى ثمراته في ٧ نيسان ١٩٧٢ .

وخلال تلك الفترة نشطت حكومة الثورة في الميدانين العربي والعالمي ، ومن خلال منظمة الأوبك ، لاستحصال أكبر قدر ممكن من حقوق الدول المنتجة ولزيادة أسعار النفط .

وقد وفرت اتفاقية طهران لعام ١٩٧١ زيادات كبيرة في عائدات الدول المنتجة ومنها العراق الذي زادت عائداته بمعدلات عالية .

أن تأميم النفط ، هدف استراتيجي من أهداف الثورة العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي رفع عالياً وعلى الصعيد القومي ، شعار « نفط العرب للعرب » ٠

وقد بدأ التفكير بالتأميم في صيف عام ١٩٧٠ ، وبعد فشل مفاوضات لم يعلن عنها في حينه بين الحكومة وشركات النفط ، تبين فيها للحزب أن الشركات تحاول انتهاج خطة تسويف تستهدف ترويض الثورة وتهيئة مقدمات إسقاطها .

وفي نهاية عام ١٩٧١ دعت الحكومة الشركات الى مفاوضات أصرت الحكومة على أن تكون حاسمة . ومنذ البداية أشعرت الحكومة الشركات ان الثورة تنظر الى مسألة العلاقة معها من منظار سياسي واقتصادي في آن واحد ، وأنها لن تقبل بأي شكل من أشكال التراجع عن القانون رقم (٨٠) أو الالتفاف عليه أو افراغه من مضمونه الوطني ، ولن تقبل بالتفريط بالحقوق الاساسية للشعب في ثروته الاولى .

وكانت المفاوضات ميداناً مهماً لاختبار القوة بيننا وبين الشركات ولاكتشاف تكتيكاتها . وقد لمست الشركات من خلال استعدادات الثورة السياسية والاقتصادية والمالية ومن خلال سير المفاوضات انها تواجه وضعاً لم يسبق لها ان واجهته في العراق والدول المنتجة للنفط من قبل . ويبدو ان الشركات كانت تقدر بان الثورة تسعى الى حشرها في زاوية ضيقة لتحصل منها على أكبر قدر ممكن من المكاسب ثم تنتقل بعد ذلك الى مواقع أكثر تقدماً قد يكون التأميم الجزئي أو الكلي من بينها ، لذلك بذلت الشركات جهوداً محمومة وخبيثة للمساومة وتطويل المفاوضات ولكنها عندما جوبهت بالموقف الحازم الذي يدعوها الى حسم المشاكل قررت فتح جبهة الصراع على الثورة قبل ان تكون الثورة ، وفقاً لتقديراتها هي ، قد تهيأت له بصورة تامة . فاقدمت على تخفيض الانتاج بنسبة كبيرة جداً .. وكان تخفيض الانتاج بتلك الصورة الخطيرة يعني تعطيل خطة التنمية ومنع الثورة من توفير احتياطي كبير من العملة الصعبة وبذلك تهان الثورة أمام الشعب وتجد نفسها ، في ذات الوقت ، عاجزة عن الاقدام على أية خطوة .. مما يسهل عملية إذلالها وترويضها ، بل حتى إسقاطها ..

وقد أدركت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي أهداف هذه اللعبة الماكرة برغم ما حاولت الشركات أن تحيطها به من مبررات مالية وفنية وتسويقية . فقررت قيادة الحزب فتح النار على الشركات ووجهت الانذار الشهير في ١٧-٥-٧٢ وجعلت مدته اسبوعين فقد طالبت بموجبه الاجابة على المطالب الاساسية في حينها .

وخلال تلك الفترة المجيدة من تاريخ الحزب والشعب تمت تعبئة واسعة للجماهير ومنظماتها

باتجاه مقارعة الاحتكارات وتركيعها .. وعبرت الجماهير عن استعدادها للبذل والتضحية وعم البلاد كلها شعور وطني عارم . وقبيل توجيه الانذار الى الشركات بأيام ، وكجزء من تهيئة المستلزمات السياسية للمعركة وانسجاماً مع النهج الجبهوي الذي عبر عنه ميثاق العمل الوطني ، قررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تعزيز القاعدة السياسية للثورة فاشركت وزيرين من الحزب الشيوعي ووزيرين قوميين في الحكم . وعندما حانت نهاية الانذار وجاءت الشركات بعروضها كانت الثورة قد هيأت أغلب المستلزمات السياسية والاقتصادية والنفسية للدخول في المعركة الفاصلة .. وقد واجهت الثورة محاولات التسويف والمماطلة التي قامت بها الشركات في اللحظة الاخيرة بالرفض القاطع .. وفي اليوم المحدد .. يوم الاول من حزيران الخالد أعلن الرفيق أمين سر القطر قرار التأميم التاريخي للشعب .

وكان قرار التأميم الخطوة الحاسمة الكبرى على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز للبلاد فأصبحت الحكومة بعده تسيطر على (٦٥٪) من قطاع إنتاج النفط ، الذي كان القطاع الوحيد الخاضع للسيطرة الاجنبية ، ما عدا نسبة ضيئلة كان يمثلها الانتاج الوطني في حقل الرميلة ، كما اصبحت تسيطر على (٩٩,٧٥٪) من رقعة الارض التي يستخرج منها النفط .

لقد اثار قرار التأميم نتائج وابعاداً تعدت نطاق الاستقلال السياسي بمعناه الاعتيادي لاسباب أساسية منها ان شركات النفط الاحتكارية ليست مجرد شركات تجارية أجنبية تسيطر على قطاع كبير أو صغير من الاقتصاد الوطني في هذا البلد أو ذاك ، وانما هي اخطبوط دولي عملاق يمتد في عدة قارات ويرتبط اشد الارتباط بمصالح الامبريالية الستراتيجية وموقعها الدولي وسياستها الكبرى .. مما يجعل الصراع معها صراعاً مباشراً مع الامبريالية وفي أخطر مواقعها الحساسة .

وقد اسهم قرار التأميم في العراق اسهاماً فعالاً في الكشف عن أزمة الطاقة في العالم الغربي وتبيان أبعادها السياسية والستراتيجية الخطيرة .

ولقد اصبح قرار التأميم في العراق بحق بداية مرحلة دولية جديدة تفتح الآفاق امام وقوع تغيرات جذرية في موازين القوى في العالم لصالح حركة تحرر الشعوب .

ومن الناحية الاخرى كان لقرار التأميم في القطر العراقي بعد قومي خطير . فقد اعتبر التأميم أول ضربة حاسمة وجذرية يوجهها الشعب العربي للامبريالية منذ هزيمة حزيران واعتبر الانتصار فيه أول انتصار من نوعه للأمة منذ سنوات طويلة وخلق التأميم حالة واسعة من التأييد والحماسة الثورية على الصعيد القومي في وسط أجواء كانت مليئة برياح التخاذل والاستسلام وشبه اليأس .

ولما كان الوطن العربي ، برغم حواجز التجزئة وسياسات الانظمة يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي تحول سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي جذري يحدث في أحد الاقطار العربية .. ويمتلك كمجموعة أكبر احتياطي للنفط في العالم ويشكل انتاجه أكبر نسبة في

الانتاج العالمي ، فقد كان لقرار التأميم ، من هذه الناحية ، وقع شديد في الوطن العربي وبلدان المنطقة ، حيث ارتفعت بعده الاصوات المطالبة بالتأميم أو تضييق الخناق على الاحتكارات في كل مكان من الوطن العربي ، وواجهت الانظمة الرجعية العربية المنتجة للنفط وضعاً حرجاً جداً ، خاصة بعد أن طرح حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة معركة التأميم طرحاً صحيحاً بتأكيد مضمونها السياسي القومي على انه رد حازم على العدوان والاغتصاب الامبريالي والصهيوني ، وبعد أن رفع الحزب عالياً شعار استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد العدو الامبريالي الصهيوني .

ان النجاح في عملية تأميم النفط من النواحي السياسية والاقتصادية والفنية أمر صعب وخطر جداً ، حتى ولو كان محصوراً في نطاق ضيق من النتائج والآثار ، فكيف وقد أخذ قرار الاول من حزيران أبعاده سالفة الذكر ؟ ..

ولقد كان على الحزب والثورة بعد ان حققا أضخم إنجاز بعد ثورة السابع عشر من تموز أن يخوضا أصعب المعارك ويبذلا أشق الجهود من أجل إنجاحه .. اذ على نجاحه كان يتقرر مصير الكثير من الامور الخطيرة على الصعيدين القطري والقومي .

وفي الواقع فان جهات كثيرة ، والبعض منها صديق ، لم تكن واثقة من نجاحه التام .. وكانت تتوقع له في أحسن الحالات ، نجاحاً سياسياً جزئياً أكثر منه أقتصادياً .

وخلال تسعة أشهر مجيدة خاض حزب البعث العربي الاشتراكي وجماهير الشعب وكل القوى الوطنية ببسالة معركة التحدي الخطيرة بكل ما فيها من جوانب سياسية واقتصادية ونفسية وإدارية غاية في التعقيد والدقة .

إن خوض المعركة ومواجهة نتائجها بارادة ثورية صلبة ، وتعبئة الجماهير في القطر العراقي تعبئة وطنية شاملة ، وأستنفار تأييد الجماهير والقوى الوطنية في الوطن العربي ، **والسعي لكسب تأييد الرأي العام العالمي وقواه الشريفة قد اقترن باتباع أساليب وتكتيكات ذكية ، استندت الى الدراسة العلمية للظروف القطرية والعربية والدولية وموازين القوى في هذه الاصعدة، وبذلك وفرت الثورة مستلزمات النجاح الكامل في المعركة»**

وكان لقرار القيادة في عدم شمول شركة نفط البصرة بقرار التأميم في الاول من حزيران ١٩٧٢ ، أهميته الكبيرة من ناحيتين ، الاولى انه وفر للدولة مصادر جيدة من العملة الصعبة خلال تلك الفترة الحرجة ، مما زاد في قدرتها على الصمود في المعركة ، ومواجهة ضغوط الاحتكارات ، والثانية أنه منح الثورة إمكانية جيدة لمناورة الشركات بهدف إجبارها على الرضوخ لقرار تأميم شركة نفط العراق والاعتراف الكامل بقانون رقم (٨٠) ، كما كان لقرار القيادة بمنح فرنسا موقعاً متميزاً في عملية التأميم أهميته البالغة .

وفي الوقت نفسه كان لموقف الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية المساند للتأميم أهميته

السياسية والاقتصادية .

إن المستلزمات التي وفرتها الثورة لقرار التأميم من ناحية والقيادة الصائبة لمعركته على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والفنية من ناحية اخرى جعلت القرار يسير قدماً باتجاه النجاح منذ أيامه الاولى .. حتى تكلل بالظفر التام في ١ آذار ١٩٧٣ . وكان لموقف المنظمات والاحزاب والحركات التقدمية العربية والعالمية ونشاطاتها واسعة النطاق في دعم قرار التأميم أثره في خلق جو عالمي واسع من التأييد للقرار وفي محاصرة الامبريالية وشركاتها الاحتكارية ومخططاتها التآمرية .

فالتأييد للقرار على كل الاصعدة كان يتسع باستمرار ولم تحدث أزمات اقتصادية ذات طبيعة خطرة ، برغم اجراءات التقشف التي اتخذتها الثورة والاعباء الاقتصادية المؤقتة التي تحملها المواطنون ، وكان التسويق يسير بخطاً متصاعدة فبيعت كميات مهمة من النفط المؤمم لشركات بعضها غربي ، حتى كدنا نسوق كل نفطنا المؤمم قبيل الاتفاق مع الشركات في آذار ١٩٧٣ .

غير ان الاتفاق مع الشركات كان امراً ضرورياً لحسم المشاكل المعلقة كاثار القانون رقم ٨٠ وقضايا تنفيق الريع ، ومطالب الحكومة الاخرى من الشركات وآثار قرار التأميم وما يتطلبه من تعويض للشركات .. وتأمين مرور النفط بالانبوب المار عبر الاراضي اللبنانية واعتبار التأميم حقيقة قانونية مسلماً بها . بالاضافة الى ضرورة الاتفاق مع الشركات على مستقبل الانتاج في حقول الجنوب وفقاً للأسس والمطاليب التي حددتها الحكومة في المفاوضات التي سبقت التأميم .

وكان من الضروري تحديد الاسس والضوابط التي تجري على ضوئها المفاوضات مع الشركات .

وقد واجهنا ، في تلك المرحلة نظرتين مختلفتين ، نظرة بالغت كثيراً في ترجيح الجانب السياسي في عملية التأميم وكانت تطالب بعدم إبداء أي قدر من المرونة في مسائل التعويض . ونظرة اخرى اخافتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي نشأت عن التأميم ، وتحركات وانتقادات القوى الرجعية والعناصر المتخاذلة فكانت ترجح الجانب الاقتصادي وترى ضرورة الاتفاق مع الشركات والتساهل في كثير من الامور بغية العودة الى اوضاع اقتصادية ومالية طبيعية وتجاوز المرحلة الخطرة .

وكانت كلتا النظرتين خاطئة في معالجتها للمسألة ، اذا اخذت منفردة ، فالنظرة الاولى كانت تنطلق من مواقع 'ثورية' شكلية ، لا تأخذ بعين الاعتبار ان الخطوة الثورية يجب ان يرافقها قدر من المرونة والتكتيك الذي يسهل نجاحها دون مساس بأُسسها الجوهرية ، وان عملية التأميم برغم الجانب السياسي الخطير لها فان نتائجها يجب ان تحسب ضمن ما تحققه

للشعب من سعادة في حياته المعاشية . والنظرة الثانية تنطلق من الشعور بالرهبة إزاء تبعات عملية خطيرة كالتأميم ، ولا تمتلك التصور الذي يفترض قدراً عالياً من الصمود والثقة بالحزب والشعب في ادارة معركة خطيرة من هذا الطراز .

وقد أعدت القيادة تقريراً تحليلياً دقيقاً حول المسألة ، شرحت فيه كل الاحتمالات ، ووضعت أسساً مبدئية وسياسية ثابتة لادارة المفاوضات .. كما أكدت ضرورة المرونة في المسائل ذات الطبيعة الثانوية .

وقد انطلقت القيادة في تحليلها واستنتاجها من نقطتين اساسيتين ، الاولى ان معركة التأميم يجب ان تقاد وتكسب بصورة ناجزة وان تحافظ على محتواها وابعادها السياسية في الاصعدة القطرية والعربية والدولية ، والثانية ترتبط بالأولى ارتباطاً وثيقاً ، ومضمونها ان لمعركة التأميم جانبها المالي والاقتصادي ولابد من ادارتها وانهائها على اساس ضمان تدفق الموارد المالية الكبيرة على البلاد واشعار الشعب ، بعد كسب المعركة ، ان التأميم كان ذا فائدة اقتصادية له ، بالاضافة الى محتواه السياسي الوطني والقومي والثوري .

وبعد أن أقرت القيادة هذه الأسس الصائبة .. تمت إدارة المفاوضات على اساسها . وحاولت الشركات - سواء عبر الوسطاء الذين تولوا المفاوضات في باديء الامر ، او في الاتصالات المباشرة في ما بعد - جس نبضنا واختبار قدرتنا على الصمود وادارة المعركة .

وقد لمست الشركات ان الثورة عازمة عزماً اكيداً على عدم التراجع عن قرارها بكل مضامينه الاساسية ، واصطدمت فنونها وتكتيكاتها الذكية بمواقف حازمة وتكتيكات اذكى .. فالقيادة اشرفت بنفسها على المعركة ولم تتركها للموظفين والفنيين رغم ما بذلوه من نشاطات وجهود مخلصة ، وكانت تعالج كل نقطة ، كبيرة او صغيرة ، من منظور سياسي واقتصادي مترابط ومتكامل .

وفي النهاية لم تجد الشركات بداً من الرضوخ .. فتم الاتفاق والنصر في اذار ١٩٧٣ ، ذلك الاتفاق الذي حافظ على مضامين التأميم الوطنية ، وحقق للبلاد فوائد اقتصادية كبيرة .

وبهذه المعركة الباسلة قطعت الثورة الشوط الاكبر على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي التام .. فاصبح الاقتصاد العراقي في نسبته العظمى ، يقاد ويوجه قيادةً وتوجيهاً وطنياً ، وضمن إطار مبادىء الثورة واهدافها الوطنية والقومية .

كما استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي - بهذه الخطوة التاريخية الحاسمة - ان ينقل النضال العربي الى مستوى جديد يتناسب مع شروط ومهمات مرحلة ما بعد هزيمة حزيران ومقتضيات التصدي الحازم للعدوان الامبريالي الصهيوني .. وان يفتح صفحة جديدة في النضال العربي القومي والاجتماعي ، ستكون لها آثارها البعيدة في المستقبل .

ان معركة التأميم الخالدة قد عززت الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الثورة والمجتمع وجعلت أوساطاً سياسية كثيرة في الداخل والخارج تنظر اليه والى دوره في المجتمع نظرة التقدير والاعتزاز ، مما كان له آثار سياسية مهمة جداً على الاصعدة القطرية والعربية والدولية .

أما الامبريالية وحليفاتها رجعيات المنطقة ، التي هزمت شر هزيمة في هذه المعركة ، والتي اضطرت الى التسليم لثورتنا وشعبنا بالنصر فستبق تفكر وتخطط - دون جدوى - ((لمعاقبة)) الحزب والثورة والشعب على هذا العمل التاريخي المقدام .

وخلال الفترة التي سبقت إعلان الاتفاق ، وما داخلها من ملابسات اتخذت الاجراءات الفورية للمباشرة بمد الانبوب الاستراتيجي من حديثة الى الفاو .. وهو مشروع كانت قد فكرت به القيادة من قبل ، لضمان تصدير انتاجنا من نفط الشمال والجنوب على سواحل البحر المتوسط والخليج العربي في وقت واحد ، فهذا المشروع الذي يضمن نقل نفط الشمال الى الجنوب ونقل نفط الجنوب الى الشمال في المرحلة الثانية يتيح لنا مرونة كبيرة في تصدير النفط وفقاً للضرورات الستراتيجية والظروف المستجدة في المستقبل . بالاضافة الى فوائده الاقتصادية .

وعندما بدأت حرب تشرين الاول كانت الثورة وفية للشعار الثوري الذي رفعته باستخدام النفط سلاحاً في المعركة فأقدمت على الفور على تأميم حصة اميركا في شركة نفط البصرة ثم أممت حصة هولندا واخيراً اممت حصة كولبنكيان وبذلك تمت سيطرة الشعب على (٨٥٪) من انتاج النفط في البلاد واصبح التحرر الاقتصادي حقيقة واقعة شاملة وراسخة

السياسة الخارجية والحياد الايجابي

أ - الاعتبارات الاساسية التي تتحدد بموجبها السياسة الخارجية للثورة وعلاقاتها ونشاطاتها على الصعيد الدولي هي :

١ - متطلبات النضال التحرري العربي والقضايا العربية المركزية وفي مقدمتها قضيتنا فلسطين والخليج العربي .

٢ - ضرورات حماية الثورة في القطر العراقي باعتبارها قاعدة نضالية لحركة الثورة العربية تسعى الى تحقيق اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية .

٣ - الايمان بان حركة الثورة العربية جزء من حركة الثورة العالمية ، وبضرورة التحالف بينهما في النضال ضد الامبريالية والعدوان والاغتصاب والتمييز العنصري ، وفي سبيل ضمان الحرية والسلم والتقدم في العالم مع الحرص الشديد مبدئياً وعملياً على الحفاظ على استقلالية حركة الثورة العربية وسماتها المتميزة .

٤ - الايمان بضرورة إقامة علائق طيبة وفي كل الميادين بين الشعب العربي وشعوب ودول العالم بما يتفق مع مصالحنا وحاجاتنا الوطنية والقومية وينسجم مع مبادئنا حول الاخاء والتعاون بين الشعوب .

وفي ضوء هذه الاعتبارات الاساسية بذلت النشاطات على الصعيد الدولي وأُقيمت العلائق مع دول العالم المختلفة خلال السنوات الماضية .

القارات الثلاث وعدم الانحياز

لقد أحتلت العلائق مع بلدان العالم الثالث مكانة مهمة في اطار السياسة الخارجية للثورة . ذلك ان وطننا العربي ينتمي الى ما يدعى بالعالم الثالث الذي يتكون من قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وتلتقي اغلب بلدان هذه القارات في اوجه عديدة ، فهي جميعاً كانت خاضعة ـ بشكل او بآخر ـ للسيطرة الاستعمارية ، وناضلت وما تزال في سبيل التحرر والتقدم والنهضة القومية ، والوحدة القومية بالنسبة للامم المجزأة ، كالأمة العربية ، كما تعاني جميعها من مشكلات التخلف في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي مسيرة الكفاح المشترك ضد الاستعمار نشأت بين هذه البلدان ـ بشكل عام ـ لغة مشتركة ، وتكونت بينها علائق ودية .. وقد عبرّت حركة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ـ ابتداء من مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ ، وانتهاء بمؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ ـ عن الاطارات العامة التي تجمع هذه البلدان كما تكونت لها منظمات كمنظمة التضامن الآسيوي الافريقي ومنظمة القارات الثلاث ، وهيئات عديدة تفرعت عنها .

وتحدد المؤشرات التالية علاقتنا بهذه البلدان ونظرتنا الى سياسة عدم الانحياز :

أ ـ ان الوطن العربي يقع في قارتين ، هما آسيا وافريقيا ، وتجاوره في هاتين القارتين وتقترب منه بلدان عديدة ، تربطه وإياها علائق قديمة وفي ميادين عديدة . ومن الطبيعي ان تسعى الأمة العربية الى إقامة اوثق العلائق مع هذه البلدان ، وفي جميع الاصعدة .. فتلك حاجة حياتية لا غنى عنها ، وبخاصة في العالم المعاصر .

ب ـ ان التشابه في الاهداف والظروف .. برغم عموميته بين هذه البلدان يحتم عليها التضامن فيا بينها ، فلهذا التضامن اهمية حاسمة في تصفية الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة في هذه القارات ، وفي تحقيق التقدم الاجتماعي لبلدانها وفي إعادة صياغة العلائق والموازين الدولية بالشكل الذي يعطيها مركزاً مرموقاً ومؤثراً في المجتمع الدولي ويعزز مقومات السلم العالمي .

ج ـ اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي ـ ومنذ تأسيسه ـ سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ركناً اساسياً في موقفه من العلاقات الدولية ولكنه اكد وبصورة مبدئية حازمة مضمونها التحرري والتقدمي والديمقراطي المعادي للامبريالية بكل اشكالها ولسياسات الالحاق والتمييز بين الأمم بسبب كبرها وصغرها . او لأي سبب آخر . واستناداً الى هذه المؤشرات تحدد نشاط الحزب والثورة في ميدان حركة عدم الانحياز وفي العلائق مع بلدان القارات الثلاث . فبالأضافة الى ما أشرنا اليه من العلائق مع البلدان المجاورة للعراق والقريبة منه .. سعت الثورة الى اقامة علائق طيبة وتوثيق القائمة منها مع بلدان كثيرة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .. وبخاصة البلدان المتحررة والتي تقف مواقف جيدة من القضية العربية بشكل خاص ، ومن قضايا التحرر بشكل عام ..ففي خلال السنوات الماضية اتسعت وتطورت علائق العراق بالكثير من بلدان افريقيا .. وتم تبادل زيارات بيننا وبينها في مختلف الاختصاصات والمستويات ، وزار العراق رؤساء الصومال وافريقيا الوسطى وتشاد ، وعقدت اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع هذه البلدان وقدم لها العراق مساعدات اقتصادية ومالية وغيرها .

كما تم ولأول مرة إنشاء علاقات دبلوماسية مع عدد من دول امريكا اللاتينية ككوبا وفنزويلا والبرازيل ، وتم تبادل الزيارات معها ، وزار رئيس وزراء كوبا العراق ، كما أقيمت علائق اقتصادية ، وبخاصة في حقل البترول مع البرازيل .

أما في ميدان حركة عدم الانحياز فقد سعت الثورة ـ وفي جميع المجالات المتاحة ـ الى تأكيد نظرتنا المبدئية تجاه سياسة عدم الانحياز ، كما اسهمت في جميع المبادرات الرامية الى تعزيز هذه السياسة في الحياة الدولية وتنشيط حركة عدم الانحياز ، وشاركت في الاجتماعات التمهيدية لمؤتمراتها ، كما شاركت في المؤتمر الاخير الذي عقد في الجزائر في ايلول ١٩٧٣ ،

واكدت مواقفنا المبدئية من هذه السياسة ونظرتنا الى القضايا الاساسية المطروحة في المؤتمر .

ويجب أن نعترف بان الشوط الذي قطعناه في ميدان توثيق العلائق مع بلدان القارات الثلاث والجهود التي بذلناها في حركة عدم الانحياز ما تزال اقل بكثير من طموح حزبنا ، فالقطر العراقي ، بحكم قيادة الحزب له ، يجب ، ان يلعب دوراً نشيطاً ، بل طليعياً بين بلدان القارات الثلاث ، وان لا يتصرف في علاقاته مع بلدان هذه القارات وفي حركة عدم الانحياز ضمن اطاره كقطر فحسب ، بل عليه ان يتصرف بالشكل الذي يجسد النموذج المشع لحركة الثورة العربية . ولشعاراتها الاساسية في هذا الميدان .

الهيئات الدولية

يحتل النشاط في المنظمات والهيئات الدولية اهمية خاصة في النضال الذي يخوضه اي شعب لتحقيق اهدافه الاساسية ولأحتلال مكانته التي يستحقها في الاسرة الدولية . ومع ان حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز كانا يؤمنان ، وبحق ، ان ميدان النضال الاساسي في سبيل تلك الاهداف ليس هو هذه المنظمات والهيئات ، وانما ارض الوطن ، وان النتائج الفعلية لا تتحقق من خلال مقررات تلك المنظمات والهيئات وانما من خلال الجهود الجادة الفعلية التي نوظفها في نضالنا والتضحيات التي نقدمها من خلاله ، فان من الخطأ التقليل من اهمية التواجد والنشاط في هذه المنظمات ومن اهمية ما تتخذه من مقررات .

ان علينا ان نحرص على اتباع سياسة حكيمة ومتوازنة في هذا الشأن . ان التواجد والنشاط في هذه المنظمات والهيئات يجب ان لا يكون ، بأي حال من الاحوال ، بديلاً عن النضال الفعلي والجاد الذي نخوضه على ارضنا وبامكاناتنا .. ولكن ـ في الوقت نفسه ـ يجب ان لا نحجم عن التواجد في هذه المنظمات والهيئات وعن النشاط في اطارها بأقصى درجة ممكنة من الفعالية ، وان لا نستهين بأهمية ذلك وبأهمية ما نستخلصه من هذه المنظمات والهيئات من مقررات لصالح قضايانا الوطنية والقومية .

ان أهم المنظمات الدولية هي الامم المتحدة وما يتفرع عنها من مؤسسات وهيئات مختلفة ، وتحرص كل بلدان العالم ، حرصاً شديداً ، على التواجد في هذه المنظمة وعلى النشاط فيها بفعالية في سبيل تحقيق اهدافها وتعزيز سياساتها الخارجية للحصول منها على المواقف السياسية التي تكون لصالحها ، وعلى ما امكن من المساعدات الفنية والاقتصادية . وخلال الفترة الماضية لم نهمل هذه المؤسسة الدولية الكبيرة ، ولكننا ـ في الوقت نفسه ـ لم نبذل ـ في اطارها ـ جهوداً مركزة . وكان نشاطنا فيها دون المستوى المطلوب واذا كان رفضنا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ قد قلل ، عملياً ، من حدود تحركنا في هذه المنظمة ،

وبخاصة في اطار ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط ، فان ذلك يجب ان لا يحول دون مشاركتنا الفعلية في كل نشاطات المنظمة وان نبين فيها رأينا بصراحة ووضوح . وفي اطار من التنسيق والتعاون مع البلدان العربية الاخرى دون المساس بمواقفنا المبدئية الاساسية .

وهناك أيضاً منظمات وهيئات دولية عديدة خارج نطاق العمل الرسمي والتمثيل الحكومي ، كحركة السلم العالمية ومنظمة التضامن الآسيوي والافريقي والاتحادات العالمية العمالية والمهنية وغيرها .. وهي تلعب ادواراً مهمة في التأثير في الرأي العام العالمي ويمكن القول ان نشاطنا على هذا الصعيد كان جيداً خلال السنوات الماضية وبخاصة خلال معركة التأميم ، وكان للعراق موقع بارز في اغلب نشاطات هذه الهيئات التي تم بعضها في بغداد .

